آرَاءُ الْكِسَائِيِّ فِي كِتَابِ
(الْإِيضَاحِ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ)
وَمَوْقِفُ ابْنِ الْحَاجِبِ مِنْهَا

إعداد الدكتور:

ربيـــع جمعـــة الغفـــير

مدرسُ اللغوياتِ بكليةِ الدراساتِ الإسلاميةِ والعربيةِ للبنين بالقاهرة

١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٤م

آرَاءُ الْكِسَائِيِّ فِي كِتَابِ (الْإِيضَاحِ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ) وَمَوْقِفُ ابْنِ الْحَاجِبِ مِنْهَا

ربيــع جمعــة الغفـير
قسم اللغوياتِ بكليةِ الدراساتِ الإسلاميةِ والعربيةِ للبنين بالقاهرة
البريد الالكتروني : Rabeegomaa212@azhar.edu

المُلَخَّصُ

إنّ التّراث العلميّ الّذي خلفه لنا الأسلافُ مُلِئ بالفوائد العلميّة الكثيرة، وقد شمَّر مجموعةٌ من العلماء الأجلّاء في شرح وتوضيح ما غَمُضَ من هذا التّراث الثَّري، شرحًا أزال الغموض ، وكشف من الأسرار والفوائد ما يُسعد النفوس ، ومن هؤلاء الأكفاء العلامةُ ابن الحاجب الذي وَضَع شرحًا لطيفًا على كتاب : المفصل للإمام الزمخشري ، وفي هذا الكتاب طوَّف بنا ابن الحاجب حول أقوال ومذاهب النّحويّين في المسائل النّحويّة والصّرفيّة المختلفة، وكان له موقفه الواضحُ ممن سبقه من النّحويّين من أهل المدرستين : البصريّة والكوفيّة، ومن جملة مَن تعرض لآرائه العلامةُ الكسائيُّ ؛ حيث نقل عنه ابنُ الحاجب في مواضعَ كثيرةٍ ذاكرًا رأيه مع تحليله تحليلًا مفصّلًا ومبيّنًا موقفه منه ، وقد ظهر المنهج النّقدي لابن الحاجب في التّعامل مع قضايا النّحو الّتي طرحها الكسائيّ، ومدى اتفاقه، أو اختلافه معه، وقد اعتمد ابن الحاجب في نقده على منهج عقلاني تحليلي يتّسم بالتّوازن بين الشّواهد النّحويّة والمنطق القياسي، مما ساهم في بناء موقف علمي متّزن تجاه آراء الكسائي؛ ولذا أحببت الوقوف مع هذه الآراء والمواقف الّتي ذكرها العالمان الجليلان، فجاء البحث بعنوان: آرَاءِ الْكِسَائِيِّ فِي كِتَابِ (الْإِيضَاحِ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ) وَمَوْقِفِ ابْنِ الْحَاجِبِ مِنْهَا، وقد اقتضت طبيعةُ البحث أن يتكوّن من مُقدّمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، أمَّا المقدّمة فذكرتُ فيها أهداف البحث، وأسباب اختيار الموضوع، ومنهجي فيه، وخطته، وأمَّا التّمهيد ففيه تعريف مصطلحات عنوان البحث، ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأوّل : التّعريف بالإمام الكسائيّ، ويشمل: اسمه ونسبه، كنيته ولقبه، مولده ونشأته، رحلته العلميّة، سبب تسميته بالكسائيّ، شيوخه، سبب تعليمه النّحو، تلامذته، منهجه النّحويّ، ثناء العلماء عليه، مؤلفاته، وفاته.

المطلب الثّاني : التّعريف بالإمام الزّمخشريّ، ويشمل: اسمه ونسبه، كنيته ولقبه، مولده ونشأته، أساتذته، تلامذته، مذهبه الفقهي ، مؤلفاته، أقوال العلماء فيه، وفاته.

المطلب الثّالث: التّعريف بالإمام ابن الحاجب، اسمه ونسبه، كنيته ولقبه، مولده ونشأته، أساتذته، تلامذته، منهجه النّحوي، ثناء العلماء عليه، مذهبه الفقهي ، مؤلفاته، وفاته.

المطلب الرابع: التّعريف بكتابي المفصّل والإيضاح في شرح المفصّل.

وأمّا المبحث الأوّل: موقفه من الكسائيّ في دراسة المسائل النّحويّة، وفيه إحدى عشرة مسألة:

المبحث الثّاني : موقفه من الكسائيّ في دراسة المسائل الصّرفيّة، وفيه ثلاث مسائل:

وأمَّا الخاتمة فذكرتُ فيها أهم نتائج البحث، وذكرت المصادر والمراجع، وفهرسًا عامًّا لمحتويات البحث.

الكلمات المفتاحية : الكسائي – الايضاح – ابن الحاجب – التراث

Al-Kisa'I's opinions in the book Al-Idah fi Sharh Al-Mufassal by Ibn Al-Hajib and Ibn Al-Hajib's position on it

Rabi Juma Al-Ghafir

Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys in Cairo

Email : Rabeegomaa212@azhar.edu

The scientific heritage that our ancestors left us is full of many scientific benefits, and a group of eminent scholars have rolled up their sleeves in explaining and clarifying what was obscure from this rich heritage, an explanation that removed the ambiguity, and revealed secrets and benefits that please the souls, and among these competent people is the scholar Ibn Al-Hajib who explained a nice explanation of the book: Al-Mufassal by Imam Al-Zamakhshari, and in this book Ibn Al-Hajib took us around the sayings and doctrines of grammarians in various grammatical and morphological issues, and he had his clear position on those who preceded him from the grammarians of the two schools: Basra and Kufa, and among those who addressed his opinions is the scholar Al-Kisa'I; Ibn al-Hajib quoted him in many places, mentioning his opinion and analyzing it in detail and clarifying his position on it. Ibn al-Hajib's critical approach appeared in dealing with the grammatical issues raised by al-Kisa'I, and the extent of his agreement or disagreement with him. Ibn al-Hajib relied in his criticism on a rational analytical approach characterized by balance between grammatical evidence and standard logic, which contributed to building a balanced scientific position towards al-Kisa'i's opinions. Therefore, I wanted to stand with these opinions and positions mentioned by the two great scholars, so the research came under the title: Al-Kisa'I's opinions in the book Al-Idah fi Sharh Al-Mufassal by Ibn Al-Hajib and Ibn Al-Hajib's

position on them. The nature of the research required that it consist of an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion. As for the introduction, I mentioned the objectives of the research, the reasons for choosing the topic, my methodology in it, and its plan. As for the preface, it contains a definition of the terms of the research title, and includes four topics :

The first topic: Definition of Imam Al-Kisa'I, including: his name and lineage, his nickname and title, his birth and upbringing, his academic journey, the reason for calling him Al-Kisa'I, his teachers, the reason for teaching him grammar, his students, his grammatical method, the scholars' praise of him, his works, and his death .

The second topic: Definition of Imam Al-Zamakhshari, including: his name and lineage, his nickname and title, his birth and upbringing, his teachers, his students, his school of jurisprudence, his works, the scholars' statements about him, and his death .

The third topic: Introduction to Imam Ibn al-Hajib, his name and lineage, his nickname and title, his birth and upbringing, his teachers, his students, his grammatical approach, the scholars' praise of him, his jurisprudential school, his works, and his death .

The fourth topic: Introduction to the books Al-Mufassal and Al-Idah fi Sharh Al-Mufassal .

As for the first topic: His position on Al-Kisa'I in studying grammatical issues, and it contains ten issues :

The second topic: His position on Al-Kisa'I in studying morphological issues, and it contains four issues :

As for the conclusion, I mentioned the most important results of the research, and I mentioned the sources and references, and a general index of the contents of the research .

Keywords: Al-Kisa'i – Clarification – Ibn al-Hajib – Heritage

المقدّمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا لا يُحصى عدده، ولا يُدرك منتهاه، وأشهد أن الله إله الله وحده لا شريك له، له الأسماء الحسنى، والصفات العلا، وأشهد أنَّ سيدنا محمدًا عبده ورسوله أفصح من نطق ، وأبلغ من تكلّم.

أما بعد؛ فعلم النّحو يُعد من أبرز العلوم الّتي أسهمت في حفظ اللّغة العربيّة وفهم نصوصها، خاصّة القرآنَ الكريمَ، وقد تميّز هذا العلم بتعدد مدارسه وتباين آرائها، ممّا أثرى النّقاش العلميّ ووسع آفاق الفهم اللغويّ، ومن بين المدارس النّحويّة البارزة، برزت مدرستا البصرة والكوفة كقطبين متقابلين شكّلا ملامح هذا العلم،ويُعد الكسائيّ أحد أعمدة مدرسة الكوفة، وقد اتسم منهجه النّحوي بالمرونة والاعتماد على الاستعمال أكثر من القياس، وله آراؤه ومذهبه النّحويّ الّذي يَنُمُّ عن شخصيّة علميّة فريدة هضمت كلام العرب فأخرجت لنا دُرَرًا، وفتحت للعقل وللتفكير طرقًا، وقد أراد الله أن تتوالى الأيّام ويشاء الله أن يأتي عالم مفضال كأسلافه، وهو ابن الحاجب الّذي لمع في سماء العلم والمعرفة والبراعة والإتقان، فهو من أبرز أعلام النّحو الّذين جاءوا بعد الكسائيّ بزمن ليس بالقليل، وقد منَّ الله على هذا العالم الفذّ بكتاب سماه :(الإيضاح في شرح المفصّل للزمخشريّ) وقد تناول أقوال النّحويّين الّذين سبقوه من المدرستين : البصريّة والكوفيّة ، وغيرهما، ومن النّحويّين الّذين قام ابن الحاجب بعرض أقوالهم ودراستها وتحليلها وبيان موقفه منها الإمام العلامة الكسائيّ ، ولذا رأيت من الأمور المهمة أن أقف على هذه المناقشة الجادّة للاستفادة منها ، خصوصًا بين علمين كالكسائيّ وابن الحاجب .

أهداف البحث:

١. يسعى البحث إلى دراسة آراء الكسائيّ وتحليلها في كتاب: الإيضاح في شرح المفصّل مع توضيح موقف ابن الحاجب منها، وسيتناول البحث القضايا النّحويّة والصّرفيّة الّتي ناقشها ابن الحاجب، مع تحليل عميق للخلافات بين المدرستين البصريّة والكوفيّة، وأثر ذلك على تطوّر النّحو العربي .

٢. تحرير موضع الخلاف، وبيان الراجح من الآراء.

٣. تتبُّع آراء النّحويّين في المسألة محل الخلاف بين ابن الحاجب والكسائيّ.

٤. الوقوف على سبب الخلاف وتعقّب ابن الحاجب للكسائيّ.

أسباب اختيار الموضوع:

١. ارتباطه بعالمين جليلين من علماء العربيّة.

٢. عدم وقوع الباحث على دراسة لهذا النّوع.

٣. الوقوف على الجهود العظيمة الّتي قام بها علماء النّحو، وبخاصةٍ العلامتان الكسائيّ وابن الحاجب.

المنهجُ المُتَّبَعُ:

اخترت في هذا البحث المنهجَ الوصفيَّ القائم على التّحليل والتّوضيح للقضايا؛ ولذلك اتَّبَعتُ التّالي:

١- وضعتُ عنوانًا مُناسبًا لكل مسألة تطبيقيّة.

٢- ذكرتُ في المسألة ما وقفت عليه من نصوص النّحاة الّتي تدور حولها.

٣- أذكر رأيي بعد ذلك تعليقًا على النّصوص.

خطّة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكوّن من مُقدِّمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، أمَّا المقدّمة فذكرتُ فيها أهداف البحث، وأسباب اختيار الموضوع، ومنهجي فيه، وخطته، وأمَّا التّمهيد ففيه تعريف مصطلحات عنوان البحث، ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأوّل : التّعريف بالإمام الكسائيّ، ويشمل: اسمه ونسبه، كنيته ولقبه، مولده ونشأته، رحلته العلميّة، سبب تسميته بالكسائيّ، شيوخه، سبب تعليمه النّحو، تلامذته، منهجه النّحويّ، ثناء العلماء عليه، مؤلفاته، وفاته.

المطلب الثّاني : التّعريف بالإمام الزمخشريّ، ويشمل: اسمه ونسبه، كنيته ولقبه، مولده ونشأته، أساتذته، تلامذته، مذهبه الفقهي ، مؤلفاته، أقوال العلماء فيه، وفاته.

المطلب الثّالث: التّعريف بالإمام ابن الحاجب، اسمه ونسبه، كنيته ولقبه، مولده ونشأته، أساتذته، تلامذته، منهجه النّحويّ، ثناء العلماء عليه، مذهبه الفقهي ، مؤلفاته، وفاته.

المطلب الرّابع: التّعريف بكتابي المفصّل والإيضاح في شرح المفصّل.

وأمّا المبحث الأوّل: موقفه من الكسائيّ في دراسة المسائل النّحويّة، وفيه إحدى عشرة مسألة:

المبحث الثّاني : موقفه من الكسائيّ في دراسة المسائل الصرفيّة، وفيه ثلاث مسائل:

وأمَّا الخاتمة فذكرتُ فيها أهم نتائج البحث، والتّوصيّات.

وبعدُ: فإنّ الكمال لله وحده، والعصمة لأنبيائه ورسله فإذا كان من صواب في هذا البحث؛ فللّه الحمد والفضلُ، وإن كان من خطأ أو زلل؛ فحسبي أنّني بشر، وأسأل الله . عَزَّ وَجَلَّ . السّداد.

والله أعلى وأعلم

* * *

التّمهيد:

فيه تعريف مصطلحات عنوان البحث،

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول : التعريف بالإمام الكسائي

١- اسمه ونسبه:

هو العلّامة الإمام الحجة، شيخ قراء الكوفة، وإمام المسلمين في القراءات والعربية، فريد عصره في لغة العرب، وأعلم أقرانه بالغريب عليّ بن حمزة بن عبد الله بن بِهْمَن بن فيروز، مولى بني أسد، أبو الحسن، الأسديّ، الكوفيّ، الكسائيّ، وقيل: هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان[١]، شيخ القراء والنُّحاة[٢].

٢ـ كنيته ولقبه:

كُنّي بأبي الحسن[٣]، ولقب بالكسائيّ[٤].

٣ـ مولده ونشأته:

ولد العلامة الكسائيّ في حدود سنة عشرين ومائة[٥]، ودخل الكوفة وهو غلام، ونشأ فيها وتعلّم من شيخه حمزة بن حبيب الزّيات ،ثمّ استوطن بغداد [٦].

٤ـ رحلته العلميّة:

تعلّم ـ رحمه الله ـ النَّحْوَ على كِبَر سنّه، وخرج إلى البصْرة، وجالس الخليلَ فقال له: من أين أخذت؟ قال: ببَوَادي الحجاز، ونجْد، وتِهامَة، فخرج الكسائيّ إلى أرض الحجاز، وغاب مدةً، ثمّ قدم وقد أنفد خمسَ عشرةَ قَنّينة حِبْر في الكتابة عن العرب

---

[١]ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ٥٨، ومعجم الأدباء ١٧٣٧/٤.

[٢]ينظر: تاريخ الإسلام ٢٩٩/١٢.

[٣]ينظر: الثقات ٤٥٧/٨،وتاريخ الإسلام ٢٩٩/١٢.

[٤] ينظر: الوافي بالوفيات٢٥٥/٢٤،وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ٣٤٩/٢.

[٥] ينظر : معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار صـ ٧٤.

[٦] ينظر : معجم الأدباء ١٧٣٧/٤، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٥٩/٢،والوافي بالوفيات ٥٠/٢١.

سوى ما حفظ في قلبه، ورجع والخليل قد مات، وجلس يونس بعده، فمرّت بين الكسائيّ وبين يونس مسائل أقرّ له فيها يونس[1].

٥ـ سبب تسميته بالكسائيّ:

قال عبد الرحيم بن موسى: سألته لِم سُمِّيت الكِسائيّ؟ قال: لأنّي أحْرَمْتُ في كساء، وقيل: إنّما عُرف بالكِسائيّ ؛ لأنّه أيّام قراءته على حمزة كان يلْتَفّ في كساء، فلقَّبه أصحاب حمزة بالكِسائيّ[2].

٦- شيوخه:

تعددت شيوخ الإمام الكسائيّ في القراءات، وفي النحو، فقد قرأ على خلق كثير منهم: حمزة بن حبيب الزيات، وهو الإمام السادس، وسند حمزة صحيح ومتصل برسول الله . صلى الله عليه وسلم . كما قرأ الكسائي على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أحد شيوخ حمزة الكوفيّ، وعلى عيسى الهمداني ، وقرأ عيسى الهمداني على عاصم بن بهدلة أبي النّجود، وهو الإمام الخامس، وعاصم سنده صحيح ومتصل بالنبي . صلى الله عليه وسلم . ومن هذا يتبين أن قراءة الكسائي صحيحة ومتواترة ومتصلة السند حتى رسول الله . صلى الله عليه وسلم . ولا زال المسلمون يتلقون قراءة الكسائي بالرضا والقبول، وروى عن: جعفر الصّادق، والأعمش، وسليمان بن أرقم، وأبي بكر بن عيّاش، وأَخذ علم النَّحْو عَن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وهو من أبرز أساتذة الكسائي؛ لأن الكسائي أخذ يتمثل طرائقه في

(1)ينظر: تاريخ الإسلام ٢٩٩/١٢.

(2)ينظر: تاريخ الإسلام ٢٩٩/١٢.

حصوله على العلم ، مما يدل على إعجابه بعلمه[١]، وكذلك أخذ عن الرُّؤَاسِي، ومعاذ الهراء[٢].

٧ـ سبب تعليمه النحو:

قال الفراء: إنما تعلم الكسائي النحو على الكبر، وكان سبب تعلمه أنه جاء يومًا وقد مشى حتى أعيا، فجلس إلى قومٍ فيهم فضل، وكان يجالسهم كثيرًا، فقال: قد عييت، فقالوا له: تجالسنا وأنت تلحن! فقال: كيف لحنت؟ فقالوا: إن كنت أردت من التعب، فقل: أعييت، وإن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر فقل: عييت مخففة ، فأنف من هذه الكلمة وقام من فوره ذلك فسأل عمن يعلم النحو، فأرشدوه إلى معاذ الهراء، فلزمه حتى أنفد ما عنده، ثم خرج إلى البصرة، فلقي الخليل بن أحمد وجلس في حلقته[٣].

٦ - تلامذته:

تلا على الكِسائيّ أبو عَمْر الدُّوريّ، وأبو الحارث اللَّيث بن خالد، ونصير بن يوسف الرّازيّ، وقتيبة بن مهران الأصبهانيّ، وأبو جعفر أحمد بن أبي سريج، وأحمد بن جبير الأنطاكيّ، وأبو حمدون الطّيّب بن إسماعيل، وأبو موسى

عيسى بن سليمان الشّيزري، وروى عنه: أبو عبيد القاسم بن سلّام، ويحيى الفرّاء، وخلف البزّار[٤] .

---

(١)ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ٥٨، ومعجم الأدباء ١٧٣٧/٤، والكسائي إمام النحو الكوفي للباحث/ سعد حسن حمودة صـ ٢٢.

(٢)ينظر: تاريخ العلماء النحويين صـ ١٩٠، وتاريخ الإسلام ٢٩٩/١٢، ومعجم حفاظ القرآن عبر التاريخ ٤٤٢/١.

(٣)ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ٥٨، ومعجم الأدباء ١٧٣٧/٤.

(٤)ينظر: تاريخ الإسلام ٢٩٩/١٢..

٧ـ منهجه النحوي:

اعتمد الكسائي على الاستعمال اللغوي المسموع من العرب، معتبرًا أن الشواهد القرآنية والشعرية أصدق دليل على القاعدة النحوية، وكان مرنًا في القواعد، مما جعله يختلف عن منهج البصريين الأكثر صرامة؛ وقد اعتنى بالقواعد التي تتعلق بالقراءات القرآنية؛ لأنها منقولة عن النبي بالتواتر، وهو أفصح العرب.

٨ – ثناء العلماء عليه:

كثر الثناء على الكسائي؛ لعلمه الواسع، فقال الشّافعيّ: من أراد أن يتبحر في النَّحْو فهو عَيَّالٌ على الكِسائيّ[١].

وقال أبو بكر بن الأنباريّ: اجتمع في الكِسائيّ أمورٌ: كان أعلم النّاس بالنَّحْو، وواحَدَهم في الغريب، وكان أوحد النّاس في القرآن، وكانوا يكثرون عليه حتّى لا يضبط عليهم، فكان يجمعهم ويجلس على كرسيّ ويتلو القرآن من أوّله إلى آخره وهم يسمعون، ويضبطون عنه حتّى المقاطع والمبادئ [٢] .

٩- مؤلفاته:

ولقد خلّف الكسائي للمكتبة الإسلامية، والعربية، الكثير من المصنفات، وهاك بعضَها:

١: كتاب معاني القرآن، جمع الدكتور/ عيسى شحاته عيسى – دار قباء للنشر والتوزيع – القاهرة – ١٩٩٨م.

٢. ما تلحن فيه العامة، حققها وقدم لها ووضع فهارسها الدكتور/ رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م.

---

(١)ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ٥٨،وتاريخ الإسلام ٢٩٩/١٢.

(٢)ينظر: تاريخ الإسلام ١٢/ ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار صـ ٧٤٢٩٩.

١٠. وفاته:

وبعد حياة حافلة وممتلئة بالبذل والعطاء ، والجد والاجتهاد ، والتأليف والتصنيف في اللغة وغيرها يرحل عن هذا العالمِ العملاقُ المتفننُ المتقنُ المتبحرُ؛ حيث تُوفي بقرية أَرَنْبُويَهُ[١]، وهي قرية من قرى الري سنة ثلاث وثمانين ومائة[٢]، وقيل: ثنتين وثمانين ومائة[٣]، وقيل: تسعٍ وثمانين ومائة (ت١٨٩هـ) [٤]، وعاش سبعين سنة[٥].

والله أعلى وأعلم

* * *

(١)أَرَنْبُويَهُ: بفتح أوله وثانيه، وسكون النون، وضم الباء الموحدة، وسكون الواو، وياء مفتوحة، وهاء مضمومة في حال الرفع، وليس كنفطويه، وسيبويه: من قرى الري، ويقال لهذه القرية: رنبويه بسقوط الهمزة أيضا.

ينظر: معجم البلدان ١٦٢/١، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٦١/١.

(٢)ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ٥٨، ومعجم الأدباء ١٧٣٧/٤.

(٣)ينظر: المستَخرجُ من كُتب النَّاس للتَّذكرة ٥٣٢/٣، وتاريخ الإسلام ٢٩٩/١٢.

(٤)ينظر: الجرح والتعديل ١٦٢/٦، وطبقات النحويين واللغويين صـ ١٢٧، ٥٣٢/٣، وتاريخ الإسلام ٢٩٩/١٢.

(٥)ينظر: معجم الأدباء ١٧٣٧/٤، ومسالك الأبصار في ممالك الأمصار ٢٤٣/٥.

المطلب الثاني: التّعريف بالإمام الزّمخشري

١- اسمه ونسبه:

هو الإمام العلامة محمود بن عمر بن أحمد(١)، وقيل: هو محمود بن عمر بن أحمد بن محمد بن أحمد، أبو القاسم، جار الله(٢)، الزمخشري(٣)، وقيل: هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر(٤).

٢. كنيته ولقبه:

كني بأبي القاسم(٥)،ولقب بالزمخشري غلبت عليه هذه النسبة إلى بلده الذي ولد به ونشأ فيه(٦)،وجار الله(٧)، وفخر خوارزم(٨).

٣. مولده ونشأته:

ولد العلامة الزمخشري يوم الأربعاء في السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة [٤٦٧هـ] للهجرة الموافق لسنة أربع وسبعين وألف للميلاد [٤٦٧ هـ /١٠٧٤م] (٩).

---

(١) ينظر : الزمخشري .د/ أحمد محمد الحوفي صـ ٣٥.

(٢) ينظر : الأعلام للزركلي ١٧٨/٧.

(٣) زَمَخْشَرُ: قرية جامعة من نواحي خوارزم. ينظر : معجم البلدان ١٤٧/٣.

(٤) ينظر : تاريخ ابن الوردي٤٤/٢، وفيات الأعيان ٥/ ١٧٣.

(٥) ينظر : وفيات الأعيان ١٦٨/٥،والزمخشري .د/ أحمد محمد الحوفي صـ ٣٥ .

(٦)الزمخشري، نسبة إلى القرية التي ولد فيها .ينظر: الأعلام للزركلي ١٧٨/٧،و الزمخشري .د/ أحمد محمد الحوفي صـ ٣٥ .

(٧)"جار الله" لَقَبٌ لَقَّبَ نفسه به؛ لأنه جاور بمكة زمنا، ينظر: وفيات الأعيان ١٦٨/٥،و تاريخ ابن الوردي٤٤/٢.

(٨)"فخر خوارزم" لقب آخر لقبه الناس به بعد أن قصدوه؛ للانتفاع بعلمه، ينظر: إنباه الرواة ٢٦٨/٣ .

(٩) ينظر : الأعلام ١٧٨/٧، ومعجم المؤلفين ١٨٦/١٢، والزمخشري .د/ أحمد محمد الحوفي صـ ٣٥ .

ونشأ بزمخشر، ودرس بها، ثم رحل إلى بخارى؛ لطلب العلم في مطلع حياته (١)، ثم إلى خُراسان حيث اتصل ببعض رجال الدولة السلجوقية ومدحهم(٢)،ثم إلى بغداد حيث ناظر بها وسمع من علمائها(٣).

٤- أساتذته:

تلمذ الزمخشري على علماء عصره، ولعل أعظمهم أثرا في نفسه ، من هؤلاء :

١. أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني (٤)،وأبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري(٥)، وأبو علي عالي بن إِبْرَاهِيم بن إِسْمَاعِيل الغزنوي الْحَنَفِي(٦).

٥ - تلامذته:

تلمذ على الزمخشري كثيرون، وهذا يدل على وفرة علومه وكثرتها، ومن تلاميذه، أبو عمرو عامر بن الحسن السمار (٧)، وأبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي(٨)، وأبو المحاسن عبد الرحيم بن عبد الله البزاز(٩).

٦. مذهبه الفقهي:

كان رحمه الله حنفي المذهب، كما قال ابن الوردي(١٠).

---

(١) ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٦٨.

(٢)الزمخشري صـ ٣٨ – ٤٠.

(٣)المرجع نفسه صـ ٤٢.

(٤) ينظر : تاريخ ابن الوردي٢/٤٤،وينظر: طبقات المفسرين صـ ١٠٤ .

(٥) ينظر : بغية الوعاة ٢/٢٧٩،و الزمخشري .د/ أحمد محمد الحوفي صـ ٤٩ .

(٦) ينظر : الوافي بالوفيات ١٦/٣٢٧، وطبقات المفسرين صـ ٢٠١.

(٧) ينظر : الأنساب للسمعاني ٦/٣١٦،والزمخشري .د/ أحمد محمد الحوفي صـ ٥٢ .

(٨) ينظر : اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ٢/٧٤، والزمخشري .د/ أحمد محمد الحوفي صـ ٥٢ .

(٩) ينظر : الأنساب للسمعاني ٦/٣١٦،والزمخشري .د/ أحمد محمد الحوفي صـ ٥٢ .

(١٠) ينظر : تاريخ ابن الوردي٢/٤٤ .

٧- **مؤلفاته**:

ألف الزمخشري في العلوم الدينية ، واللغة، والنحو، والعروض، والأدب، وهاك بعضَ المؤلفات:

١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، وقد حققه الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، الناشر: العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢. المفصل في صناعة الإعراب، وقد حققه الدكتور/ علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٣. مقامات الزمخشري، الناشر: المطبعة العباسية، شارع كلوت بك – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣١٢ هـ، وأيضًا نشرته: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – ١٤٢٥هـ –٢٠٠٤ م، الطبعة : الثالثة.

٨ - **أقوال العلماء فيه**:

أجمع العلماء على الثناء على الزمخشري، ومدحه بسعة العلم، وكثرة الفضل، والتفنن في العلوم، وقد لقبوه بفخر خوارزم كما سبق القول، قال السيوطي: "**كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفننا في كل علم**"**(١)**.

٨. **وفاته**:

وبعد حياة حافلة وممتلئة بالبذل والعطاء والعلم والتعلم رحل عنا نجم من النجوم الأفذاذ والعلماء الأخيار وهو العلامة الزمخشري، وكانت وفاته ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة[ت٥٣٨هـ] بجرجانية خوارزم، بعد رجوعه من مكة . رحمه الله تعالى .**(٢)**.

والله أعلى وأعلم

(١)بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩.

(٢)ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب ٧٤/٢، ووفيات الأعيان ١٦٨/٥، والأعلام للزركلي ١٧٨/٧.

المطلب الثالث : التعريف بالإمام ابن الحاجب

١- اسمه ونسبه:

هو العلّامة جمال الدّين أَبُو عَمْرو بْن الحاجب الكرديّ، الدُّوِينيّ الأصل، الأنطاكيّ المولِد، المقرئ المالكيّ، النَّحْويّ، الأُصُوليّ، الفقيه، صاحب التّصانيف المنقّحة، المعروف بابن الحاجب، كان والده حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي، وكان كرديًّا[١].

٢ـ كنيته ولقبه:

كني بأبي عمرو[٢]، ولقب بجمال الدين[٣].

٣ـ مولده ونشأته:

ولد العلامة ابن الحاجب في آخر سنة سبعين وخمسمائة بإسنا[٤]بالقاهرة، وقيل: إحدى وسبعين[٥]، واشتغل في صغره بالقرآن الكريم، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك . رحمه الله . ثم بالعربية والقراءات، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان، وأخذ بعض القراءات عَن الشّاطبيّ . رحمه الله . وسمع منه «التّيسير، ثم انتقل إلى

---

[١]ينظر: وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، والمختصر في أخبار البشر ١٧٨/٣، وتاريخ الإسلام ٣١٩/٤٧، والبداية والنهاية ٢٠٦/١٣.

[٢] ينظر : وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، والعبر في خبر من غبر ٢٥٤/٣، وشذرات الذهب ٤٠٥/٧.

[٣] ينظر: وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، والمختصر في أخبار البشر ١٧٨/٣، والعبر في خبر من غبر ٢٥٤/٣.

[٤]إِسْنَا: بالكسر ثم السكون، ونون، وألف مقصورة: مدينة بأقصى الصعيد، وليس وراءها إلا أدفو ،وأسوان، ثم بلاد النوبة، وهي على شاطئ النيل من الجانب الغربي في الإقليم الثاني، طولها من الغرب أربع وخمسون درجة وأربع عشرة دقيقة، وعرضها أربع وعشرون درجة وأربعون دقيقة، وهي مدينة عامرة طيبة كثيرة النخل والبساتين والتجارة وقد نسب إليها قوم .
ينظر: معجم البلدان ١٨٩/١، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٧٦/١.

[٥] ينظر : تاريخ الإسلام ٣١٩/٤٧،وغاية النهاية في طبقات القراء ٥٠٨/١.

دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية، وأكبَّ الخلق على الاشتغال عليه، والتزم لهم الدروس وتبحر في الفنون، وكان الأغلب عليه علم العربية[1].

٤- أساتذته:

أخذ بعض القراءات عَن الشّاطبيّ ـ رحمه الله ـ وسمع منه «التّيسير»، وقرأ طُرُق «المبهج» عَلَى أَبِي الفضل مُحَمَّد بْن يوسف الغَزْنَويّ، وقرأ بالسّبع عَلَى أَبِي الْجُود، وسمع من أَبِي القاسم البُوصِيريّ، وإسماعيل بْن ياسين، والقاسم بْن عساكر، وحمّاد الحرّانيّ، وبنت سعد الخير، وجماعة، وتفقَّه عَلَى أَبِي منصور الأبياريّ، وغيره، وتأدَّب عَلَى الشّاطبيّ، وَأَبِي الثّناء، ولزِم الاشتغالَ حتّى برع فِي الأُصول والعربيّة[2].

٥ - تلامذته:

قرأ عليه بالرّوايات محمد بن أَبِي العلاء، وحدَّث عَنهُ الحافظان المنذريّ والدّمياطيّ والجمال الباهليّ وَأَبو محمد الجزائريّ، وأبو عليّ بن الخلّال، وَأَبو الفضل الإربِليّ، وأبو الحسَن بن البقّال، وطائفة، وبالإجازة قاضي القُضاة ابن الجوزيّ والعماد بْن اليانشيّ، وأخذ عَنْهُ العربيّةَ شيخُنا رضيُّ الدّين أَبو بَكر القُسْطنطينيّ، وقد رُزِقت تصانيفُه قَبُولًا زائدًا؛ لحُسنها وجَزَالتها[3].

٦ـ منهجه النحوي:

- اعتمد ابن الحاجب على التحليل المنطقي والنقد التفصيلي للقواعد النحوية.
- جمع في كتابه : الإيضاح في شرح المفصل، بين عرض الآراء المختلفة ونقدها، مميزًا بين المقبول والمردود وفق منهجه.

---

(١) ينظر : المختصر في أخبار البشر ١٧٨/٣، والبداية والنهاية ٢٠٦/١٣، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٤٠٥/٧.

(٢) ينظر : تاريخ الإسلام ٣١٩/٤٧، و تاريخ ابن الوردي ١٧٤/٢.

(٣) ينظر : تاريخ الإسلام ٣١٩/٤٧، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد ١٧١/٢.

٧ – ثناء العلماء عليه:

يقول ابن خلكان[١]:" **ثم عاد إلى القاهرة وأقام بها والناس ملازمون للاشتغال عليه، وجاءني مرارًا بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبت تام"**[٢].

وقال ابن شاهنشاه[٣]:**"وكان الشيخ أبو عمرو المذكور متفننا في علوم شتى، وكان الأغلب عليه علم العربية".**

وقيل عنه : إنه من أذكياء العالم ، وكَانَ من أحسن خلْق الله ذِهنًا، فقيه مفتي مُناظر، مبرّزٌ فِي عدّة علوم، متبحّر

مَعَ ثقة، ودِين، وورع، وتواضع، واحتمال واطّراح للتّكلُّف [٤]، قال ابن كثير[٥]:" **وكان ركنًا من أركانِ الدّينِ**

فِي العِلمِ والعملِ، بارعًا فِي العلومِ متقنًا لِمَذْهَبِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ".

٨ـ مذهبه الفقهي :

كان . رحمه الله . مالكي المذهب، وكان يدرس الفقه على مذهب الإمام مالك زمنًا . رحمه الله . [٦].

---

[١] وفيات الأعيان ٢٤٨/٣.

[٢] ينظر: وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٤٠٥/٧.

[٣] المختصر في أخبار البشر ١٧٨/٣.

[٤] ينظر: تاريخ الإسلام ٣١٩/٤٧.

[٥] البداية والنهاية ٢٠٦/١٣.

[٦] ينظر : وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، والمختصر في أخبار البشر١٧٨/٣، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٤٠٥/٧.

٩- مؤلفاته:

ترك ابن الحاجب ثروة من المؤلفات القيمة التي تشهد ببراعته وتمكنه في العلوم، فاشتغلَ بِالعلمِ فقرأَ القراءاتِ وَحَرَّرَ النَّحوَ تَحريرًا بَلِيغًا، وتفقَّهَ وسادَ أَهلَ عصرِهِ، ثُمَّ كانَ رأسًا فِي عُلُومٍ كثِيرَةٍ، (١)، وهاك بعض مؤلفاته:

١. أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان، الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت عام النشر: ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.

٢ . الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم الدكتور/ موسى بناي العليلي ، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٣. الشافية في علمي التصريف والخط ، حققه الدكتور/ صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

١٠- وفاته:

وبعد حياة حافلة وممتلئة بالبذل والعطاء والعلم والتعلم رحل عنا نجم من النجوم الأفذاذ والعلماء الأخيار وهو العلامة ابن الحاجب ؛ حيث انتقل إلى الإسكندرية للإقامة بها، فلم تطل مدته هناك، وتوفي بها ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة (ت٦٤٦هـ)، وله خمس وسبعون سنة، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة . فرحمه الله رحمة واسعة ، وأسكنه فراديس الجنات . (٢).

والله أعلى وأعلم

* * *

(١) ينظر : وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، والمختصر في أخبار البشر ١٧٨/٣، والبداية والنهاية ٢٠٦/١٣.

(٢) ينظر : وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، والعبر في خبر من غبر ٢٥٤/٣ والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٣٦٠/٦.

المطلب الرابع: التعريف بكتابي المفصل والإيضاح

المفصل كتاب للإمام الزمخشري، وهو يُعد مرجعًا أساسيًا في النحو والصرف، ويتسم بالدقة والتركيز على القضايا النحوية المهمة، وقد آلم الإمامَ الزمخشري بعضُ أهل زمانه الذين يتكلمون في لغة العرب بغير علم، فوضع المفصل ؛ ليبين أسرار اللغة ومعرفة الإعراب، وهو في مجلد واحد ، وقد ذكر الزمخشري الهدف من تأليفه ؛ حيث قال(١):" **ولقد ندبني ما بالمسلمين من الإرب إلى معرفة كلام العرب وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب؛ لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب مرتب ترتيبا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، ويملأ سجالهم بأهون السقي، فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب مقسومًا أربعة أقسام: القسم الأول في الأسماء، القسم الثاني في الأفعال، القسم الثالث في الحروف ،القسم الرابع في المشترك من أحوالها، وصنفت كلًا من هذه الأقسام تصنيفًا، وفصلت كل صنف منها تفصيلًا حتى رجع كل شيء إلى نصابه واستقر في مركزه**". هذا ما قاله الإمام الزمخشري في سبب تأليفه لهذا الكتاب الماتع النافع المفيد.

وأما كتاب الإيضاح فهو شرح لكتاب المفصّل ، وقد جاء في مجلدين كبيرين شرح فيهما ابنُ الحاجب المفصّل شرحًا وافيًا، وأكثر فيه من النَّقل عن النَّحويّين من أهل المدرستين: البصريّة والكوفيّة، وتناول أقوالهم بالشرح والتحليل والنقد بعقليته تنم عن قدم راسخة في علم العربية، وقد تناول فيه أقوال الإمام الكسائي وناقشها مناقشة جادة.

وعلى الرغم من أن كتاب : (المفصل) قد حظي بعدد من الشروح، إلا أن كتاب الإيضاح لابن الحاجب يُعتبر من أبرز هذه الشروح ، وقد كان جلّ هدف ابن الحاجب تفسير مسائل المفصل مع عرض الآراء المختلفة، بما فيها آراء الكسائي، ونقد هذه الآراء بأسلوب تحليلي يعتمد على القياس والمنطق.

والله أعلى وأعلم

* * *

(١) المفصل في صناعة الإعراب صـ٢٢.

المبحث الأول:
موقفه من الكسائي في دراسة المسائل النحوية،
وفيه إحدى عشرة مسألة:

المسألة الأولى: القول في إعراب الأسماء السّتة

رأي الكسائيّ:

يرى الكسائي[١] أن الأسماء الستة معربةٌ من مكانين، فهي في حالة الرفع تكون مرفوعة بالواو والضمة ، وفي حالة النصب بالألف والفتحة، وفي حالة الجر بالياء والكسرة؛ حيث قال[٢]:" **الضمة إعراب بالحركة والواو إعراب بالحرف**".

رأي ابن الحاجب:

وقد تعقب ابنُ الحاجب الكسائيَّ بأن ما قاله ضعيف لم يُعْهَدْ مثله؛ حيث قال[٣]:"**وهو ضعيف لم يعهد مثله**".

ويرى ابن الحاجب أن الصحيح أنها بالحروف الأصلية كإعراب التثنية، والجمع.

الدراسة:

لم تتفق كلمة النحويين في علامة إعراب الأسماء الستة، بل اختلفوا على عشرة مذاهب[٤]، منها:

المذهب الأول: ذهب البصريون[٥]، وتبعهم ابن الوراق[٦]، وأبو حيان[٧] ،

---

(١)ينظر رأي الكسائي في: أسرار العربية صـ٥٨، وسفر السعادة وسفير الإفادة ٥٣٩/٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٧/١.

(٣) السابق .

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١١٣/١.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٧/١، وارتشاف الضرب ٨٣٦/٢، والتذييل والتكميل ١٧٥/١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣١٣/١،وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١ /١٥٢.

(٦) ينظر: علل النحو صـ١٥٠.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٣٦/٢.

والمرادي[١]،وابن عقيل[٢]، وذكروا أنه ظاهر مذهب سيبويه[٣]، إلى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبو زيد فأصله: أبو زيد، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصارت: أبوك، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت، وإذا قلت: رأيت أباك، فأصله أبوك، قيل: فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وقيل: ذهبت حركة الباء، ثم حركت لتتبع حركة الواو، ثم انقلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها الحركة التابعة لحركة الواو، وإذا قلت: مررت بأبيك فأصله: بأبوك أتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار بأبوك؛ فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت، وقبلها كسرة، فانقلبت ياء، كما انقلبت في ميزان.

أدلة أصحاب هذا المذهب:

استدل أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم من وجهين:

الوجه الأول: قالوا: إنَّ الإعرَاب فِي الحقِيقَة مقدّر فِي هَذِه الحروف، إذ شَرط الإعراب أن يكون زيادة على بناء الاسم، ولا يجوز أَن يكون مَا تفتَقر إِلَيهِ الكَلِمَة من بنائها إعرابًا، وَإِذا كَانَ كَذَلِك، فالإعراب مُقَدّر كَمَا يقدر فِي الأَسمَاء المقصُورَة[٤].

الوجه الثاني: قالوا: إنه معرب من مكان واحد؛ لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنًى وهو الفَصْل، وإزالة اللَّبْسِ، والفَرْقُ بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية، والمفعولية إلى غير ذلك وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد؛ فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة.

ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، نحو: مسلمات، وصالحات، وإن كان الأصل فيه مسلمتات، وصالحتات؛ لأن كل واحدة من التاءين

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣١٣/١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٤٤/١.

(٣) ينظر: شرح اللمع للواسطي ٢٢/١، وشرح الجمل لابن خروف ٢٦٥/١.

(٤) ينظر: علل النحو صـ١٥٠.

تدلّ على ما تدلّ عليه الأخرى من التأنيث، وتقوم مقامَهَا، فلم يجمعوا بينهما؛ فكذلك ههنا(١).

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون(٢)، والفراء(٣) إلى أنها معربة من مكانين كما ذهب الكسائي، وقد سبق ذكره.

أدلة أصحاب هذا المذهب:

استدل أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم، بما يأتي:

الأول: أن هذه الحركات –التي هي الضمة، والفتحة، والكسرة– تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: هذا أبٌ لك، ورأيت أبًا لك، ومررت بأبٍ لك، وما أشبه ذلك، والأصل فيه أبَوٌ، فاستثقلوا الإعراب على الواو، فأوقَعُوه على الباء وأسقطوا الواو؛ فكانت الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجر، فإذا قلت في الإضافة: هذا أبوك، وفي النصب: رأيت أبَاكَ، وفي الجر: مررت بِأَبِيك، والإضافة طارئة على الإفراد كانت الضمة، والفتحة، والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد؛ لأن الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابًا له في حال الإضافة، ألا ترى أنك تقول: هذا غلام، ورأيت غلامًا، ومررت بغلام، فإذا أضفته قلت: هذا غلامك، ورأيت غلامك، ومررت بغلامِكَ؛ فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعرابًا له في حال الإفراد هي بعينها إعرابًا له في حال الإضافة، فكذلك ههنا، والذي يدلُّ على صحة هذا تغيُّر الحركات على الباء في حال الرفع، والنصب، والجر، وكذلك الواو، والألف، والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا؛ بدليل أنها تتغير في حال الرفع، والنصب،

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧/١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧/١، وارتشاف الضرب ٨٣٦/٢، والتذييل والتكميل ١٧٥/١.

(٣)ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين صـ ١٩٣، وسفر السعادة وسفير الإفادة ٥٣٩/٢.

والجر؛ فدلّ على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر، فدلّ على أنه معرب من مكانين [١].

الثاني: أن هذه الأسماء الستة أعربت من مكانين؛ لقلّة حروفها، تكثيرًا لها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان؛ فوجَبَ أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه[٢].

الرد عليهم:

ردَّ البصريون عليهم بأن ذلك محال؛ لأنه لو جاز أن يجعل في اسم واحد رفعان، كما زعموا، لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان، فيجتمع رفع ونصب، أو نصب وخفض في حال؛ وهذا محال؛ فكما امتنع اجتماع إعرابين مختلفين كذلك يمتنع اجتماع إعرابين متفقين[٣].

وذكر العكبري أن هذا المذهب فاسدٌ لثلاثةِ أوجهٍ[٤]:

أحدها: أنّ الإعرابَ حاصلٌ عن عاملٍ، والعاملُ الواحدُ لا يعملُ عملين في موضع واحدٍ.

والثاني: أن، الإعرابَ يفرّق بينَ المعاني، والفَرق يحصل بعملٍ واحدٍ، فلا حاجةَ إلى آخر.

والثالث: أنّه يُفضي إلى أن تكون الكلمةُ كلُّها علامات الإعرابِ وهو قولك: فُوك، و ذُو مالٍ، فإنَّ ضَمَّة الفاء والذَّال والواو بعدهما هو كلّ الكلمة، فإذا كان ذلك إعرابًا فأين المعرب؟ ولا يصح قياسه على قولهم: هذا امرؤٌ، ورأيت امرأً، ومررت بـ امرئٍ؛ فإنَّ الرّاء والهمزةَ تختلفُ حركتهما، لأنّا نقول حركة الراء تابعة لحركة الهمزة، وليست إعرابًا، كما أنّ الحركةَ قبلَ حروفِ المدِّ تابعةٌ لها، وليست إعرابًا.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧/١، والتبيين عن مذاهب النحويين صـ ١٩٦.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧/١.

(٣) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة ٥٣٩/٢.

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين صـ ١٩٦.

وأما قولهم : إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين؛ لقلة حروفها" قلنا: هذا ينتقض بغدٍ، ويدٍ، ودمٍ؛ فإنها قليلة الحروف، ولا تعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد(١).

المذهب الثالث: ذهب قطرب(٢)، والزيادي(٣)، والسيرافي(٤)، والجوهري(٥)، وابن جني(٦)، وابن الخشاب(٧)، وابن الخباز(٨)، والعكبري(٩)، وابن الصائغ(١٠)، وابن هشام(١١) إلى أن الأسماء الستة تعرب بالحروف فتكون في الرفع بالواو, وفي النصب بالألف, وفي الجر بالياء, تقول في الرفع: هذا أبوك، وأخوك, وفي النصب: رأيت أباك، وأخاك، وفي الجر: مررت بأبيك، وأخيك.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧/١.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين صـ ١٩٦.

(٣) السابق.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢٣/٣ .

(٥) ينظر: الصحاح تاج اللغة ٢٢٦٤/٦.

(٦) ينظر: اللمع في العربية صـ ١٨، وعلل التثنية صـ ٥٥، والخصائص ١٣٧/٣ .

(٧) ينظر: المرتجل في شرح الجمل صـ ٥٤.

(٨) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ١/ ٨٩ .

(٩) ينظر: مسائل خلافية في النحو صـ ١٠٨.

(١٠) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٦٥/١.

(١١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٦٤/١، وشرح شذور الذهب صـ٥١.

أدلة أصحاب هذا القول:

استدل أصحاب هذا القول على صحة قولهم بما يأتي:

الوجه الأول: أنها إنما أعربت بالحروف؛ لأنها أشبهت المثنى والمجموع؛ وذلك أن منها ما يلزم الإضافة، وهو فوك، وذو مال, ومنه ما تغلب عليه الإضافة وهو باقيها, والإضافة فرع على الإفراد، كما أن التثنية والجمع فرعان عليه، وإنما أعربت بحروف العلة؛ لأنها مشابهة الحركات, فالواو كالضمة, والألف كالفتحة, والياء كالكسرة, فإذا قلت: جاءني أبوك، فإن الواو بمنزلة الدال والضمة في قولك: جاءني زيد, فهي حرف الإعراب وعلامة الإعراب, وكذلك الألف في قولك: رأيت أباك بمنزلة الدال والفتحة في قولك: رأيت زيدًا، والياء في قولك: مررت بأبيك بمنزلة الدال والكسرة في قولك: مررت بزيدٍ, وإنما حكمنا بذلك؛ لأن حروف العلة لو سقطت لاختلفت معاني هذه الأسماء، فهي كحروف الإعراب, وتوجد بوجود العامل وتزول بزواله فهي كعلاماته(١).

الوجه الثاني: كان الأصل في هذه الكلم أن تستعمل مقصورة، لكنهم غيروها هذا التغيير في اللغة الجيدة والاستعمال الكثير؛ توطئة للتثنية والجمع، وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع الذي على حدها بالحروف، توهموا نفور النفوس والطباع من ذلك، إذ كان المألوف في الإعراب أن يكون بحركة لا بحرف، فغيروا جزءًا من الأسماء المفردة المعتلة هذا التغيير، وجعلوا إعرابها بالحروف؛ لتقع الأنسة بها، فتأتي التثنية والجمع في الإعراب بالحروف على قاعدة قد استقر مثلها في جزء من المفردات(٢).

والوجه الثالث: أن هذه الأسماء تفرد فِي اللفظ، فيصير إعرابها بالحركات، نحو قولك: هَذَا أَبٌ، وَرَأَيْت أَبًا، ومررت بأبٍ، فقد لَزِمت أوساطها الحركات، فَلَمَّا ردوهَا إِلَى أَصلهَا فِي الإِضَافَة، وَقد كَانَت أوساطها تدخلهَا حركات الإِعرَاب، أَرَادوا أَن يبقوا

(١) ينظر: وأسرار العربيةصـ٥٨، توجيه اللمع ١/ ٨٩ .

(٢) ينظر: المرتجل في شرح الجمل صـ ٥٤.

هَذَا الحكم فِيهَا؛ ليدل بذلك على أَنَّهَا مِمَّا يَصح أَن يعرب بالحركات فِي حَال الِانْفِرَاد، فَوَجَبَ أَن يضموا أوساطها فِي الرّفْع، فَلَمَّا ضمُّوا وَسطهَا انْقَلب آخرهَا واوًا،؛ لِأَن أَصْلهَا (فَعُل) ، فَحق أواخرها أَن تقلب ألفًا؛ لتحركها وانفتاح مَا قبلهَا، وَالْألف مَتى انْضَمَّ مَا قبلهَا صَارَت واوًا، وَكَذَلِكَ إِذا انْكَسَرَ مَا قبلهَا صَارَت ياءً، فَلهَذَا وَجب أَن تخْتَلف أَوَاخِر هَذِه الْأَسْمَاء بالحروف(١).

وقيل: إنها تفيد من الإعراب ما تفيده الحركات(٢)، وإنها فيها دليل على الإعراب، فالواو فيها وإن كانت من نفس الكلمة ففيها دليل على الرفع، وفي الياء دليل على الخفض، وفي الألف دليل على النصب(٣).

الوجه الخامس: هذه الأَسماء أَمْكَنُ ممّا يُشَاركُها في الإعراب بالحروف، وأُعْرِبَ كلّ منها بالحرف مُضافًا إلى غير ياء المتكلّم؛ لأنَّ مَدْلُوْلَه زائدٌ على مدلول المفرد؛ لأنَّهُ فَرْعٌ عليه، والحرفُ زائدٌ على الحركة كونُهُ فرعًا لها؛ فكان ذلك تعديلاً في النِّسْبَةِ(٤).

المذهب الرابع : ذهب بعض النحويين(٥)، ومنهم أبو عيسى الرَّبعي(٦) إلى أن هذه الأسماء إذا كانت في موضع رفع؛ كان فيها نقل بلا قلب، وإذا كانت في موضع نصب، كان فيها قلب بلا نقل، وإذا كانت في موضع جرّ كان فيها نقل وقلب؛ ألا ترى أنك إذا قلت: هذا أبوك، كان الأصل فيه: هذا أبوك؛ فنقلت الضمة من الواو إلى ما قبلها، فكان فيه نقل بلا قلب، وإذا قلت: رأيت أباك، كان الأصل فيه: رأيت

---

(١) ينظر: علل النحو صـ١٥٠.

(٢) ينظر: الخصائص ١٣٧/٣.

(٣) ينظر: الصحاح تاج اللغة ٢٢٦٤/٦.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٦٥/١.

(٥) ينظر: وأسرار العربية صـ٥٨، وتوجيه اللمع ١/ ٨٩ ، والتذييل والتكميل ١٧٥/١.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧/١، وارتشاف الضرب ٨٣٦/٢، والتذييل والتكميل ١٧٥/١.

أبوك، فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت الواو ألفًا، فكان فيه قلب بلا نقل، وإذا قلت: مررت بأبيك، كان الأصل فيه: مررت بأبوِك؛ فنقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها، وانقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان فيه نقل وقلب.

الرد عليهم:

بأن النقل لا يكون إلا في الوقف بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكنًا صحيحًا، والمنقول منه صحيحًا، وهذه الأسماء ينطق بها هكذا في الوصل والوقف، وقد فات شرط النقل في الوقف أيضًا(١).

المذهب الخامس: ذهب بعض النحويين(٢)، ومنهم المازني(٣) ، والزجاج(٤) إلى أن الياء، والواو، والألف، نشأت عن إشباع الحركات، وأن الإعراب بالحركات قبل هذه الأحرف.

الرد عليهم : قيل : إن هذا القول ضعيف؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كهذه الأبيات؛ وأما في حالة الاختيار، فلا يجوز ذلك بالإجماع، فلما جاز –ههنا– في حالة الاختيار أن تقول: هذا أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه، دل على أن هذه الحروف ما نشأت عن إشباع الحركات(٥).

رأي الباحث:

بعد عرض الآراء في هذه المسألة يتبين أن الراجح هو المذهب الثالث القائل بأن الأسماء الستة تعرب بالحروف فتكون في الرفع بالواو, وفي النصب بالألف, وفي الجر بالياء؛ حملًا على المثنى والجمع، وهو الأيسر الذي ليس فيه تكلف كما ذكر

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٧٧.

(٢) ينظر: وأسرار العربية صـ ٥٨، توجيه اللمع ١/ ٨٩ ، والتذييل والتكميل ١/١٧٦.

(٣)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٧، والتبيين عن مذاهب النحويين صـ ١٩٣، والتذييل والتكميل ١/١٧٥.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٧٥.

(٥) ينظر: وأسرار العربية صـ٥٨، توجيه اللمع ١/ ٨٩ ، والتذييل والتكميل١/١٧٥.

ابن مالك ؛ حيث قال [1]:" **وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة".**

وأما قول الكسائي فهو قول ضعيف من قبل أن الإعراب أمارة على المعنى، وذلك يحصل بعلامة واحدة، ولم يكن لنا حاجة إلى أكثر منها [2].

والله أعلى وأعلم

* * *

(١) شرح التسهيل ٤٣/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش١٥٤/١.

المسألة الثانية : القول في نصب كلمة (رَوَاجِعَا) في قول الشاعر[1]:

يا لَيتْ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعا

رأي الكسائي:

يرى الكسائي[2] أن كلمة (رواجعا) منصوبة بإضمار كان فـ (رواجعا) خبرًا لكان المحذوفة؛ لأن "كان" تستعمل كثيرا هنا، قال . تعالى . : **{يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ}**[الحاقة:٢٧]، وقال: **{يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ}** [النساء: ٧٣].

رأي ابن الحاجب:

تعقب ابنُ الحاجب[3] الكسائيَّ بأن إضمار (كان) قليل ؛ حيث قال:" **ومذهب الكسائي أن (رواجعا) منصوب بإضمار (يكون) فيكون من باب ما أضمرت فيه كان... وأما مذهب الكسائي وإن كان خيرًا من مذهب الفراء؛ لثبوت إضمار كان في مواضع إلا أن مذهب البصريين . وهو النصب على الحال . أولى؛ لكثرة حذف الخبر ، وقلة إضمار كان**".

---

(١) من الرجز لرؤبة بن العجاج ، وليس في ديوانه .

الشاهد :" رواجعا " حيث نصبت على أنها خبر "ليت " ، والبصريون يحملون "رواجعا "على الحالية.

والبيت بلا نسبة في : الجمل المنسوب للخليل صـ٢٣٤، والكتاب ١٤٢/٢، والأصول ٢٤٨/١،وشرح الرضي ٣٣٤/٤.

(٢)ينظر: الأصول ٢٤٤/٢، والمسائل البصريات ٥٢٧/١،والإيضاح في شرح المفصل ١٦٣/١، والبحر المحيط ٦٤١/٢.

(٣)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢١٥/١.

الدراسة :

المذهب الأول: ذهب البصريون[١]، وسيبويه[٢]، وابن السراج[٣]، والجوهري[٤]، والزمخشري[٥]، إلى أن (رواجعا) تعرب حالًا، كأنه قال: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعًا، أو أقبلت رواجعًا.

المذهب الثاني: ذهب الكسائيّ[٦] ، وأبو علي الفارسي[٧] إلى أنّ نصبه على تقدير (كان) ؛ لكثرة استعمالها معها.

الرد عليهم :

رُدَّ على أصحاب هذا المذهب بأن إضمار "كَانَ " فيه ليس بصواب ؛ لأَنَّ "كَانَ " النَّاقِصةَ لا تُضْمَر إلا إذا كان في الكلام لفظ ظاهرٌ يقتضيها، أو قرينة، وأمَّا قَولُهم: **"إنْ خَيرًا فَخَيْر" فإنما جَازَ تَقدِيرُه "بِأَنْ كان خَيرًا فخَيْرٌ"**؛ لأَنّ لَفظَ "إن " يقتَضِى الفِعل بكَونِه شَرطًا(٨).

---

(١) ينظر: المعلم بفوائد مسلم ٣٢٧/١، وإكمال المعلم ٤٨٩/١،وعمدة القاري ٥٨/١ ،وعقود الزبرجد ١٩٥/٣.

(٢)ينظر: الكتاب١٤٢/٢.

(٣)ينظر: الأصول ٣٣٤/٢.

(٤)ينظر: الصحاح [ليت]٢٦٥/١.

(٥)ينظر: المفصل صـ٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥٩/١.

(٦)ينظر: شرح المفصل ٢٥٩/١، واللمحة في شرح الملحة ٥٤١/٢.

(٧)ينظر: المسائل البصريات ٧٢١/١.

(٨) ينظر : المجموع المغيث ٣١٠/١ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢٥٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٤.

وكذلك بأنّ رواجعًا منصوب على الحال من الضمير المقدّر في الخبر المحذوف ،أي: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعًا، فرواجع حال من الضمير المستكن في لنا(١).

المذهب الثالث : ذهب الفرّاء[٢] إلى أنّ الاسمين منصوبان بـ (ليت) ؛ لأنّها بمنزلة تمنيّت، فتقول : ليت زيدًا حاضرًا ، كما تقول : ظننتُ زيدًا حاضرًا.

رأي الباحث :

بعد عرض الآراء في هذه المسألة أرى أنّ المذهب الراجح هو مذهب البصريين ،والذي تبعهم فيه ابن الحاجب بأنها منصوبة على الحال؛ وذلك لأنّه لا إشكال في الأول، بخلاف غيره من المذاهب والأقوال، ولسلامته من النقض الذي وجه إلى غيره، وأنّ هذا الرأي هو قول أكثر المحققين[٣]، وأنّ الأصل في "ليت" نصب الاسم ورفع الخبر ، كباقي أخواتها، وإنْ قلنا بقول الكسائي فيكون ذلك نادرًا ، أو لعله على لغة بعض العرب .

والله أعلى وأعلم

* * *

(١) ينظر : **الكناش في فني النحو والصرف ١٠١/٢**.

المجموع المغيث ٣١٠/١ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢٥٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٤، واللمحة في شرح الملحة ٤٩٢/١.

(٣) شرح النووي على مسلم ٢٠٤/٢ .

المسألة الثالثة: القول في نصب كلمة(خيراً) في قول الله ـ تعالى ـ : {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ }[سورة النساء :١٧١]

رأي الكسائي:

يرى الكسائي[١]أن كلمة (خيرًا) في قوله . تعالى . : **{انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ}** منصوبة على أنها خبر لكان المحذوفة، والتقدير: انتهوا يكن خيرًا لكم .

رأي ابن الحاجب:

ذكر ابن الحاجب[٢] رأي سيبويه في أن كلمة "خيرًا" مفعول بفعل محذوف وجوبًا "أي: و ائتِ خيرًا لك، وذكر رأي الكسائي السابق ، ثم عقب **بقوله: "وما ذكره سيبويه أظهر، والمعنى عليه؛ ولذلك أظهره في مثل : انته و ائت خيرًا لك".**

الدراسة:

كثيرًا ما تحذف (كان) بعد (إن)، و(لو) الشرطيتين[٣]، نحو : سر مسرعًا إن راكبًا، أو ماشيًا، أي: إن كنت راكبًا، أو كنت ماشيًا، و المرءُ محاسب على عمله إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر ، فـ (خيرًا) خبر لكان المحذوفة مع اسمها و(فخير) خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير: إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير ، وإن كان عمله شرًّا فجزاؤه شرٌ، و أعطِ ولو زيدًا ، أي : ولو كان المعطى زيدًا [٤]، وكَثُرَ ذلك بعد (إِنْ) ، و(لو) الشرطيتين ؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين، فيطول الكلام، فيخفف بالحذف ، وخص ذلك بـ (إنْ)، و(لو) دون بقية أدوات الشرط ؛ لأن (إنْ) أم أدوات الشرط الجازمة، و(لو) أم أدوات الشرط غير الجازمة، كما أن (كان) أم بابها، وهم

---

(١)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٩/١.

(٢) السابق.

(٣) ينظر : شرح ابن الناظم صـ١٠٠ ،وتوضيح المقاصد ٥٠٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٤/١، وشرح المكودي ٥٩/١.

(٤) ينظر : المقاصد الشافية ٢٠٢/٢ .

يتسعون في الأمهات ما لا يتسعون في غيرها [١]، وأما في غير هذين الموضعين فلم تتفق كلمة النحويين فيها على إضمار (كان) وهذا الأمر يتضح من خلال اختلافهم في إعراب قوله . تعالى . :**{ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ }**[٢]، فقد ذكروا في إعراب "خيرًا " ثلاثة مذاهب، وهاك مذاهبَهم:

الأول: وهو مذهب الخليل[٣] ، وسيبويه [٤]،والمبرد [٥] أنّ "خيرًا " منصوب بفعل مضمر ، تقديره : انتهوا وائتوا خيرًا لكم ، أو : انْتَهِ وادْخُلْ فيما هو خَيْرٌ لَكَ.

قال سيبويه [٦]:"ومما يَنتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه : { انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ } [٧] ، و" وَراءَك أَوْسَعَ لَكَ "، وحَسْبُك خيرًا لك، إذا كنتَ تأمر...وإنَّما نصبتَ خيرًا لك ، وأَوسَعَ لك ؛ لأنَّك حين قلت: " انْتَه " فأنت تريد أن تخْرِجَه من أَمْرٍ وتُدخِلَه في آخرَ " .

الثاني: وهو مذهب الكسائي[٨]، أنه منصوب على أنَّه خبر "كان" محذوفة، والتقدير: انْتَهُوا يكنْ الانْتِهَاءُ خيرًا لكم ، واتبع الحق يكن الاتباعُ خيرًا لك، وآمنوا يكن الإيمان خيرًا لكم .

الثالث: وهو مذهب الفراء [٩]، إلى أن يكون صفة لمصدر محذوف، كأنه قال: "انْتَهُوا انْتِهَاءً خيرًا لكم .

---

(١) ينظر : التصريح ٥٥٠/١.

(٢) سورة النساء ، من الآية : ١٧١ .

(٣) ينظر : الجمل في النحو صـ١٠٨.

(٤) ينظر : الكتاب ٢٨٢/١ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢٨٣/٣ .

(٦) ينظر : الكتاب ٢٨٢/١ .

(٧) سورة النساء ، من الآية : ١٧١ .

(٨)ينظر: التبيان للعكبري ٤١١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٢.

(٩)ينظر: معاني القرآن ٢٩٥/١، والتبيان للعكبري ٤١١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩٥/١، وتمهيد القواعد ١٧٦١/٤.

رأي الباحث:

بعد عرض المذاهب في هذه المسألة يتبين أن الراجح هو المذهب الأول وهو ما عليه ابن الحاجب؛ لأن الثاني والثالث رُدَّ بما تطمئن إليه النفسُ، فأما قول الكسائي فرد بأنه خطأ في تقدير العربيّة ؛ لأنّه يضمر الجواب ، ولا دليل عليه ؛ ولأن "كان" لا تقدر قياسا" في مثل هذا التركيب ، فهي لا تحذف مع اسمها ، ويبقى خبرها إلا بعد "إن" و" لو" الشرطيتين ، فلا يقال: عبد الله المقتول، أي كن ذلك ولا: انته أخانا، على تقدير: تكن أخانا، وأما قول الفراء، فرد بأنه ليس فيه زيادة فائدة على ما دلّ عليه «انتهوا» ؛ لأن «انتهوا» يدل على الانتهاء بلفظه، فيفيد ما يفيده الانتهاء ، وأيضًا مردود بقولهم: حَسْبُك خيرًا لك : فإن تقدير مصدر ههنا لا يَحْسن، وبقولهم وراءَك أوسع لك ، فإن أوسع صفة لمكان لا لمصدر[1].

والله أعلى وأعلم

* * *

(1) **ينظر** : المقتضب ٢٣٠/٣ ،و أمالي ابن الشجري ١١٩/١ ،والبديع في علم العربية لابن الأثير ١٤٢/١ ، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري ١٤١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٢ .

المسألة الرابعة : القول في ناصب المستثنى بـ (إلا)

رأي الكسائي:

يرى الكسائي(١) أن العامل في المستثنى هو (أنّ) بعد (إلّا) كأنك قلت : إلَّا أنّ زيدًا .

رأي ابن الحاجب:

تعقبه ابن الحاجب بقوله(٢):" **وهذا ليس بجيد؛ لأنّ إنّ لا تضمر؛ ولأنه كان يجب أن تكون ناصبة أبدًا**".

ويرى أن العامل في الاستثناء ما قبله بواسطة (إلا) إذا كان فضلة، وهو المذهب الصحيح عنده؛ لأنك إذا قلت: جاء القوم إلا زيدًا ، فقد وقع زيد فضلة ، وقد توصلت إليه في معنى الإخراج من قولك: جاء القوم بـ (إلا) فقد صار لقولك : جاء القوم بواسطة إلا في زيد معنى هو معنى الاستثناء، وهذا هو معنى العامل كما أن قولك : ضربت وزيدًا ، وقع زيد فضلة متوصلًا إلى معناه على جهة المعية مع ما قبله بواسطة الواو فالذي أوجب أن تقول في: ضربت وزيدًا ، العامل ما قبل الواو بواسطة الواو فكذلك تقول ههنا .

---

(١)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٢/١، والجنى الداني صـ ٥١٦، وشرح شذور الذهب للجَوجَري ٤٨٠/٢.

(٢)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٢/١.

الدراسة:

لم تتفق كلمة النحويين في ناصب المستثنى بـ (إلا) ، بل اختلفوا على ثمانية مذاهب (١)، وهاك بعضَها:

المذهب الأول: ذهب أصحابه إلى أن ناصبه (إلا) فهو منصوب بها(٢)، واختاره ابن مالك(٣)، وذكر أنه مذهب سيبويه(٤)، والمبرد(٥)، والجرجاني(٦)، وهو أيضًا قول ابن الصائغ(٧) .

واستدلوا على نصبها للمستثنى، بما يأتي:

أولًا: أن العامل في الاسم على ضربين: قياسيّ واستحسانيّ، فالقياسي ما اختص به ولم يكن كجزء منه، و(إلّا) كذلك فيجب لها العمل، كوجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى وجوبا إن كان التفريغ محققًا، نحو: ما قام إلا زيدٌ، وجوازًا إن كان مقدرًا ، نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، فإنه في تقدير ما قام إلا زيدٌ، لأن أحدًا مبدل منه، والمبدل منه غالبًا في حكم الساقط(٨).

ثانيًا: بأن (إلا) حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل، فيجب في (إلا) أن تكون عاملة، مالم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله؛ فتلغى وجوبًا إن كان التفريغ محققًا، نحو: ما قام إلا زيد، وجوازًا إن كان

---

(١)ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٥٤٢/١.

(٢)ينظر: الجنى الداني صـ ٥١٦، وشرح شذور الذهب للجوجري ٤٨٠/٢، و شرح الأشموني ٥٠٣/١.

(٣)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/٢ ، و الجنى الداني صـ ٥١٦، وشرح الأشموني ٥٠٣/١.

(٤)ينظر: شرح التسهيل ٢٧١/٢ ،و الجنى الداني صـ ٥١٦، وشرح الأشموني ٥٠٣/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٤١/١.

(٥)ينظر: شرح التسهيل ٢٧١/٢ ،و الجنى الداني صـ ٥١٦، وشرح شذور الذهب للجوجري ٤٨٠/٢.

(٦)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/٢ ، والجنى الداني صـ ٥١٦، وشرح الأشموني ٥٠٣/١.

(٧)ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١/ ٦٦.

(٨)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/٢.

مقدرًا، نحو: ما قام أحد إلا زيد؛ فإنه في تقدير : ما قام إلا زيد؛ لأن أحد مبدل منه، والمبدل منه في حكم الطرح، وإنما لم تعمل الجر؛ لأن عمل الجر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، وتنسبها إليها، و(إلا) ليست كذلك؛ فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئًا، بل تخرجه من النسبة، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها، وإنما لم يجز اتصال الضمير بها؛ لأن الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق والمقدر، فالتزم مع عدم التفريغ؛ ليجري الباب على سنن واحد(١).

فإن قيل: لو كانت (إلا) عاملة لجرّت؛ لأن الجرّ هو اللائق بعمل الاسم الذي لا يشبه الفعل، ولذا حكم لـ (عدا)، و(خلا)، و(حاشا) بالحرفيّة إذا جَرَّتْ، وبالفعليّة إذا نصبَتْ(٢).

فالجواب لا نسلّم أن اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعل هو الجر خاصة، بل اللائق به عمل لا يصلح للفعل، وهو جر أو نصب لا رفع معه، فكان النصب أولى بالأربعة؛ لأنه أخف من الجر، لكن منعت منه عدا وأختاها، لأنهن يكنّ أفعالًا فيستوْجبْنَ النصب حينئذٍ، فلو عملته وهنّ أحرف؛ لجُهلتْ الحرفية فتعين (الجر) بهنّ إذا كنَّ أحرفًا، ولم يمنع من النصب بـ (إلا) مانع فعملت، وأيضًا فإن (إلا) مخصوصة بكثرة الاستعمال والتعرض للتكرار، فأُوثِرتْ من بين أخواتها الحرفية بأخف الإعرابين(٣).

(١)ينظر: شرح الأشموني ٥٠٣/١.

(٢)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/٢.

(٣)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/٢، و التذييل والتكميل ٢٠٠/٨.

الردُّ عليهم:

رد عليهم ابن الوراق بأن (إلا) لو كانت عاملة ما جاز أن يقع (ما) بعدها مختلفًا ، فلما وجدنا ما بعدها مختلفًا منصوبًا، ومخفوضًا، ومرفوعًا، ومعناها قائم، علمنا أنها ليست بعاملة، ويدل على ذلك أيضا أنا لو وضعنا في موضعها (غير) لانتصب (غير)، كقولك: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ ، فلما انتصب (غير زيد)، وناب عن (إلا) علمنا أن الناصب هو الفعل المتقدم؛ إذ كان الشيء لا يعمل في نفسه ، فصح أن المنصوب في الاستثناء إنما عمل فيه فعل متقدم لا (إلا)(١).

وكذلك السهيلي بقوله: وأما (إلا) في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة، وقد نقض ذلك عليه بما لا قبل له به من قولهم: ما قام أحد إلا زيد ، و ما جاءني إلا عمرو ، والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها، كتوصيل (واو) المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها(٢).

ويجاب عليه:

بأن سيبويه(٣) شبه (إلا) فيما قام إلا زيد بـ (لا) في: لا مرحبًا؛ لأن كل واحدة منهما دخلت على كلام عمله بعضه في بعض فلم تغيّر منه شيئًا، فكما لم يلزم من كون لا غير عاملة في: لا مرحبًا إبطال عملها في: لا مرحبًا بك عندنا، لا يلزم من كون إلا غير عاملة في: ما قام إلا زيدٌ إبطال عملها في: ما قاموا إلا زيدًا(٤).

---

(١)ينظر: علل النحو صـ ٣٩٥.

(٢)ينظر: نتائج الفكر في النَّحو صـ ٦٣.

(٣) قال سيبويه:" اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحدُ الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن (لا) حين قلت: لا مرحبًا ولا سلامٌ، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك (إلا)، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى" الكتاب ٣١٠/٢.

(٤)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/٢.

المذهب الثاني: أن الناصب ما قبل (إلا) من فعل أو غيره، بتعدية إلا(١)، وذكر ابن مالك(٢) أنه مذهب السيرافي، وهو أيضًا قول ابن الوراق(٣)، والسهيلي(٤)، والعكبري (٥)، وحجتهم: أن الفعل هو الأصل في العمل إلا أن الفعل هنا لا يصل إلى المستثنى بنفسه وبـ (إلا) وصل إليه فصار كواو (مع)، وكحروف الجر، ويدل عليه أن (غير) في الاستثناء منصوبة بالفعل من غير واسطة لما كانت مبهمة كالظرف واتصل الفعل بها بنفسه وليس ثم ما يصح عمله فيها إلا الفعل.

وقد رد ابن مالك هذا المذهب ، فقال(٦): ويُبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء، نحو: قبضت عشرة إلا أربعةً إلا درهمًا إلا ربعًا، إذ لا فعل في المثال المذكور إلا قبضت، فإذا جُعل معدّى بـ (إلا) لزم تعديته إلى أربعة، بمعنى: الحطَّ، وإلى الدرهم، بمعنى: الجَبْر، وإلى الربع، بمعنى: الحطّ، وذلك حكم بما لا نظير له.

المذهب الثالث: أن الناصب ما قبل (إلا) مستقلًا، وهو مذهب ابن خروف(٧)، ورد: بأنه حكم بما لا نظير له، وذلك أن المنصوب على الاستثناء بعد (إلا) لا مقتضى له غيرُها؛ لأنها لو حذفتْ لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير فوجب اجتنابه(٨).

---

(١)ينظر: الجنى الداني صـ ٥١٦.

(٢)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧١.

(٣)ينظر: علل النحو صـ ٣٩٥.

(٤)ينظر: نتائج الفكر في النَّحو صـ ٦٣.

(٥)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٠٢.

(٦)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧١.

(٧)ينظر: الجنى الداني صـ ٥١٦.

(٨)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧١.

المذهب الرابع: أن الناصب أستثني مضمرًا بعد(إلا) (١) وهو مذهب الزجاج (٢).

وأجيب بأنه مردود؛ لمخالفته النظائر؛ إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا بإضمار ولا بإظهار، ولو جاء ذلك لنصب ما ولي (ليت ،وكأن، ولا) بـ (أتمنّى)، و(أشبّه)، و(أنفي)، وفي الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار استثنى(٣).

المذهب الخامس: أن الناصب(أن) مقدرة بعد (إلا)، والتقدير: إلا أن زيدًا لم يقم، حكاه السيرافي عن الكسائيّ(٤).

ورد : بأنه قول في غاية من الضعف؛ لأنه مبني على ادّعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه؛ ولأنه لو سلّم تقدير (أن) يلزم أن يكون لها عامل يعمل فيها؛ لأنها مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر فيجعل الذي عمل فيها عاملًا فيما قدّرت من أجله ويستغنى عنها، وأيضا لو كانت (أنّ) مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصرًا عليه كما لا يتم به إذا ذكرت، لأن العامل إذا حذف لا يختصر عمله(٥).

المذهب السادس: قول الفراء، عزاه إليه السيرافي، وهو إلّا مركبة من (لا)، و(إنْ) المخففة.

ورده ابن مالك(٦) بأنه قول فاسد من أربعة أوجه:

أحدها: أنه مبنيّ على ادّعاء التركيب، ولا دليل عليه فلا يلتفت إليه.

---

(١)ينظر: الجنى الداني صـ ٥١٦.

(٢)ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٤١/٢.

(٣)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/٢.

(٤)ينظر: الجنى الداني صـ ٥١٦، وشرح شذور الذهب للجَوجَري ٤٨٠/٢.

(٥)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/٢.

(٦)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/٢.

الثاني: أنه لو صح التركيب لم يصح العمل الذي كان قبله؛ لأن المعنى قد تغيّر معه، وكل تركيب يتغير معه المعنى يتغير معه الحكم، كتركيب (إذ ما)، و(حيثما)، فإنه أحدث معنى المجازاة، والعمل اللائق بها، وأزال معنى الإضافة والعمل اللائق بها، فلو كانت إلا مركبة لم يبق عمل ما رُكِّبت منه؛ لزوال معناه وتجدّد معنى الاستثناء.

الثالث: أنه لو صح التركيب من (لا)، و(إن) المخففة لم يلزم نصب ما ولي (إلا) في موضع ما ولكان غير النصب به أولى، كما كان قبل التركيب، بل كان اللائق به بعد التركيب امتناع النصب؛ لازدياد الضعف بالتركيب، وأمر ما ولي(إلا) بخلاف ذلك فبطل التركيب.

الرابع: لو صح التركيب وكون المنصوب منصوبًا بعد (إلا) بـ (إن) على حد نصبه بـ (إنّ)؛ لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب مقتصرًا عليه كما لا يتم بعد إنّ؛ لأن العامل المنقوص لا ينتقص عمله.

رأي الباحث:

بعد عرض الآراء في هذه المسألة يتبين أن الرأي الراجح هو الأول ، القائل بأن العامل في الاستثناء هو (إلا)؛ وذلك لقوة أدلتهم، وهو لا يحتاج إلى تقدير بخلاف غيره من المذاهب.

والله أعلى وأعلم

* * *

المسألة الخامسة : وجه إضافة مائة إلى سنين في قراءة الكسائي لقوله ـ تعالى ـ: {وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا}[سورة الكهف، من الآية: ٢٥].

رأي الكسائي:

قرأ الكسائي(١) بإضافة مائة إلى سنين، وترك التنوين في قوله . تعالى . :**{وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا}.**

رأي ابن الحاجب:

يرى ابن الحاجب(٢) أن قراءة الكسائي بإضافة مائة إلى سنين ليس لها وجه إلا التمييز ، وأن قراءة الجمهور بالتنوين أقيس عند النحويين ؛ لأن تمييز العدد من مائة فصاعدًا يكون مفردًا مجرورًا، لا جمعًا مجرورًا، وعلى قراءة الجمهور تعرب سنين عنده بدلًا ، والتقدير: لبثوا سنين.

الدراسة:

لم يتفق القراء في قراءة قوله . تعالى . :**{وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا}**، بل اختلفوا فقد قَرَأَ حَمْزَة، وَالْكسَائِيّ، بإضافة مائة إلى سنين بغير تَنوِين، وقَالَ قوم: لَيست هَذِه الْقِرَاءَة مختارة؛ لأَن العرَب عند أضافت هَذَا الجنس أفردت، فيقولون: عندي ثلثمِائة دِينَارٍ، وَلَا يَقولونَ: ثلثمِائة دَنَانِير(٣).

وذكر أبو زرعة أن هَذِه القراءة مختارة، والحجة في ذلك أن الكسائي، وحمزة أتيا بِالجمعِ بعد قَوله: ثلثمِائة على الأَصل؛ لأن المعنى فِي ذلك هو الجمع، وَذَلِكَ أَنَّك

(١) هذه الآية قرأها حَمْزَة، وَالْكسَائِيّ، وَخلف: (ثَلَاثمِائَة سِنِين) بِغَيْر تَنْوِين، وَالْبَاقُونَ بِالتَّنْوِينِ. ينظر هذه القراءة في : كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد صـ٣٨٩ ، ومعاني القراءات للأزهري ١٠٨/٢، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ١٣٧/٥، وحجة القراءات لأبي زرعة صـ١١٤، وتحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري صـ٤٤٤.

(٢)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦١٢/١.

(٣)ينظر : حجة القراءات لأبي زرعة صـ١١٤.

إذا قلت عِندِي مائة دِرْهَمٍ ،فَالمعنى: مائة من الدَّرَاهِم، وَالْجمع هُوَ المُرَاد من الكَلَام، وَالوَاحد إِنَّمَا اكتفي بِهِ من الجمع إِذا قيل: ثلثمِائة سنة، وثلثمائة رجل؛ لِأَن الْوَاحِد هَا هنا يُؤَدِّي على معنى الْجمع بِذكر الْعدَد قبله فعاملوا الأَصْل الَّذِي هُوَ مُرَاد الْمُتَكَلّم ، وَلم يكتفيا بِالْوَاحِدِ من الْجمع هَذَا مَذْهَب قطرب قَالَ الكسَائي: العَرَب، تَقول: أَقمت عِنْده مائة سنة، ومائة سِنِين(١).

وذكر العكبري(٢) أن القراءة بالإضافة ضعيف في الاستعمال; لأن مائة تضاف إلى المفرد، ولكنه حمله على الأصل; إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع، ويقوي ذلك أن علامة الجمع هنا جبر لما دخل السنة من الحذف فكأنها تتمة الواحد.

قال الفراء(٣):"وقوله: {ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ} مضافة ،وقد قرأ كَثِير من القراء (ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) يريدونَ ولبثوا فِي كهفهم سنين ثلاثمائة فينصبونها بالفعل، ومن العرب من يضع السنين فِي موضع سنة فهي حينئذ فِي موضع خفض لمن أضاف، ومن نَوَّن عَلَى هَذَا المعنى يريدُ الإضافة نصب السنين بالتفسير للعدد".

وذكر الشاطبي(٤) أن وجه الإضافة إلى الجمع في قوله تعالى: { **ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ** } أنه وضع الجمع موضع المفرد؛ لأن المفرد هنا في معنى الجمع، فحسن لذلك.

وذكر الفَرّاء(٥) أن العرب تجعل السنين على وجهين: يقولون هذه سنينٌ فاعلم، و: سنينَ فاعلم، و: سنون فاعلم.

---

(١)ينظر : حجة القراءات لأبي زرعة صـ١١٤.

(٢)ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٨٤٤/٢.

(٣)ينظر : معاني القرآن ١٣٨/٢.

(٤)ينظر : المقاصد الشافية ٢٥٤/٦ .

(٥)ينظر : معاني القراءات للأزهري ١٠٨/٢.

فمن جمعها بالواو والنون كان جمعًا لا غير، ومن جمعها بالنون والياء في جميع الوجوه قال: شَبَّهْتُه بالواحد، وكذلك من أجرى فهو كالواحد، كأنه قال: ثلاثمائةِ سنة، فهذا وجه الإضافة، ومن قرأه فقال: (ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) ففيه وجهان:

أحدهما: أن يجعل (سنين) في موضع النصْب، ينصبها بالفعل، كأنه قال: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة.

والوجه الثاني: أن يجعل (سنين) في موضع الخفض بدلًا من قوله (ثلثمائة)، وكل حَسن جيد.

وذكر الشيخ خالد(١) ، والصبان(٢) أن القراءة بإضافة مائة إلى سنين، ووجها ذلك بتشبيه المائة بالعشرة إذ هي تعشير للعشرات كما أن العشرة تعشير للآحاد، وقيل: من وضع الجمع موضع المفرد، وذكر النحاس(٣) أن قراءة التنوين تكون سنين في موضع نصب، أو خفض، فالنصب على البدل من ثلاث، وقال أبو إسحاق: سنين في موضع نصب على عطف البيان والتوكيد، وقال الكسائي، والفراء(٤)، وأبو عبيدة(٥): التقدير ولبثوا في كهفهم سنين ثلاث مائة ينصبونها بالفعل، قال أبو جعفر(٦): والخفض ردّ على مائة؛ لأنها بمعنى: مئين، وذكر العكبري وغيره(٧) أن (سنين) قراءة التنوين تكون بدلًا من ثلاث، وأجاز قوم(٨) أن تكون بدلا من مائة ; لأن مائة في معنى مئات.

---

(١)ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٤٥٦/٢.

(٢)ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٧٦٦/١.

(٣)ينظر : إعراب القرآن للنَّحَّاس ٢٩٢/٢.

(٤)ينظر : معاني القرآن للفراء ١٣٨/٢.

(٥)ينظر : مجاز القرآن ٣٩٨/١.

(٦)ينظر : إعراب القرآن للنَّحَّاس ٢٩٢/٢.

(٧)ينظر : ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن لغلام ثعلب صـ٣٢٣،والتبيان في إعراب القرآن ٨٤٤/٢.

(٨)ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٨٤٤/٢.

رأي الباحث:

يرى الباحث أن الكثير في لسان العرب مجيء تمييز المائة فصاعدًا مفردًا مجرورًا، وقد يجيء جمعًا مجرورًا قليلًا، كقراءة الكسائي، و حمزة ، ويحيى ،وطلحة، والأعمش بإضافة مائة إلى سنين وترك التنوين، وكأنهم جعلوا سنين بمنزلة سنة إذ المعنى بهما واحد ، كَقَوْلِهِ: **{بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمالًا}** [الْكَهْفِ: ١٠٣] [1]، وعلى قراءة الجمهور تعرب سنين بدلًا ، والتقدير: لبثوا سنين، وهذا هو الأقرب للمعنى.

والله أعلى وأعلم

* * *

(١)ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٧١٦/٢ ، ومفاتيح الغيب ٤٥٣/٢١.

المسألة السادسة: شرط جزم الفعل المضارع في جواب النهي

رأي الكسائي:

يرى الكسائي[1] أن الفعل المضارع يجزم إذا وقع جوابًا لأمرٍ، أو نهي، أو استفهام، أو تمنّ، أو عرض، أو حض مطلقًا دون اشتراط تقدير شرط مقدر، نحو قولك : أكرمني أكرمك، ولا تفعل يكن خيرًا لك، وألا تأتيني أحدثك، وأين بيتك أزرك، وألا ماء أشربه، وليته عندنا يحدثنا، ولذلك صح عنده: لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم؛ لأنه لا يشترط صحة دخول إن.

رأي ابن الحاجب: وذكر ابنُ الحاجب[2]أن شرط جزم الجواب بعد النهي أن يصح إقامة شرط منفي مقامه، وعلامة ذلك أن يصح المعنى بتقدير إن قبل لا النافية نحو: لا تدنُ من الأسد تسلم ، فهذا يصح جزمه؛ لأن المعنى: إن لا تدن من الأسد تسلم بخلاف لا تدن من الأسد يأكلك ، فإن هذا لا يصح جزمه؛ لعدم صحة المعنى بتقدير: إن لا تدن، وذكر رأي الكسائي في أنه أجاز لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم، وبين أن حجة الكسائي أنه يقدر الإثبات؛ نظرًا إلى قوة المعنى، فجعل القرينة المعنوية حاكمة على القرينة اللفظية، فجوز الجزم على معنى أن الدنو سبب له لا نفيه، وإذا ثبت ذلك في كلام العرب فلا بعد فيه.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٤،واللمحة في شرح الملحة ٨٨٩/٢.

(٢)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٨/٢.

الدراسة:

اختلف النحويون في لزوم تقدير إن الشرطية في قولك: لا تدن من الأسد يأكلك، على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن السراج[٣]، وابن الأثير[٤]، والعكبري[٥]، وابن مالك[٦]، وابن

الصائغ[٧]، والمرادي[٨]، وابن هشام[٩]، وابن عقيل[١٠] إلى أن فعل الأمر يكون جوابه مجزومًا؛ لأنّه مضمَّنٌ معنى الشّرط؛ وذلك إذا جازيتَه على فعل الأمر، كقولك: اطع الله يرحمك، واشكُره يزدك، تقديرُه: إنْ تشكُره يزدك، ولا يجوز أن يُجعل النّهي جوابًا مجزومًا، إلاّ إذا كان الشّرطُ المقدَّر موافِقًا للمطلوب فيصحّ أن يدلّ عليه؛ وعلامةُ ذلك: أن يصحّ المعنى بتقدير دُخول (إنْ) على: (لا تَدْنُ من الأَسَدِ تَسْلَمْ) ، والنّهي – هنا – جوابٌ مجزوم؛ لأنّ المعنى يصحّ بقولك: إن لا تدن من الأسد تسلم ، بخلاف قولك: لا تدن من الأسد يأكلك، فإنّ الجزم ممتنع فيه؛ لعدم صحّة المعنى، تقول: إن لا تدن من الأسد يأكلك فتجعل تباعُده من الأسد سببًا لأكله وهذا لا يصح.

---

(١)ينظر: الكتاب ٣/٩٨.

(٢)ينظر: المقتضب ٢/٨٣.

(٣)ينظر: الأصول ٢/١٦٢.

(٤)ينظر: البديع في علم العربية١/٦٤٧.

(٥)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٦٤،وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي صـ ١٠٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٢.

(٧)ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/٨٨٩.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٣/١٢٥٧.

(٩) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى صـ ٧٩.

(١٠)ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/١٨.

قال سيبويه[١]:" **وتقول: لا تدن منه يكن خيرًا لك، فإن قلت: لا تدن من الأسد يأ كلك فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنَّك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببًا لأكله، وإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت: لا تدن منه؛ فإنَّه يأكلك، وإن أدخلت الفاء فهو حسن ، وذلك قولك: لا تدن منه فيأكلَكَ".**

المذهب الثاني: ذهب الكسائي[٢]، والكوفيون[٣]، إلى جواز جزم الفعل المضارع في جواب الطلب مطلقًا، ولذا صح عنده : لا تدن من الأسد يأكلك ، بالجزم في الفعل المضارع (يأكلك)، قال **ابن الناظم**[٤]:"**ولا يجوز أن يجعل للنهي جواب مجزوم، إلا إذا كان الشرط المقدر موافقًا للمطلوب فيصح أن يدل عليه، وعلامة ذلك أن يصح المعنى بتقدير دخول (إن) على (لا) نحو: لا تدن من الأسد تسلم، فللنهي هنا جواب مجزوم؛ لأن المعنى يصح بقولك: إن لا تدن من الأسد تسلم، بخلاف قولك: لا تدن من الأسد يأكلك، فإن الجزم فيه ممتنع؛ لعدم صحة المعنى بقولك: إن لا تدن من الأسد يأكلك، وأجاز الكسائي: جزم جواب النهي مطلقًا**".

واحتجوا بالقياس على النصب، فإنه يجوز: لا تدن من الأسد فيأكلك، بالنصب، وفي التنزيل: **{لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ}** [طه: ٦١][٥].

ورد[٦] بأن هناك فرقًا بين النصب والجزم بعد النهي، وهو أن الجزم إنما يجوز في فعل يصح كونه جوابًا لشرط مقدر دل عليه النهي، كما في قولك: لا تدن من الأسد تنج. وأما النصب فإنما يجوز في فعل مسبب عن فعل قبل الفاء منهي عنه،

---

(١)ينظر: الكتاب ٩٨/٣.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٨/٢، واللمحة في شرح الملحة ٨٨٩/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٧/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٦٨٥/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٨٤/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك صـ ٤٨٧.

(٥) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٨٤/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٤،وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٢٣٧/٨.

طالبًا لنفي المسبب بانتفاء سببه، كما في قولك: لا تعص الله فتدخل النار، والمجزوم بعد النهي لازم لنهي ما قبله، والمنصوب بعده لازم لثبوت ما قبله، فوضح الفرق بين الموضعين.

رأي الباحث:

أرى أن المذهب الصحيح هو مذهب الجمهور الذي يرى أن تقدير الشرط واجب لجزم الفعل المضارع في جواب النهي ، مثل: لا تدن من النار تسلمْ ، بخلاف قول الكسائي في ذلك.

والله أعلى وأعلم

* * *

المسألة السابعة :القول في العطف على موضع (إن) قبل ذكر الخبر

رأي الكسائي:

يرى الكسائي[1] أنه يجوز العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر، وأن ذلك يجوز عنده على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل "إن" أو لم يظهر ،وذلك نحو قولك: "إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان.

رأي ابن الحاجب:

تعقب ابن الحاجب[2] الكسائي بأن العطف قبل مضي الجملة ليس بمستقيم ولا يثبت لمثله حجة؛ لأنه على خلاف القياس، واستعمال الفصحاء، والوجه ما قاله البصريون، وبيان أنه لا يستقيم في المعنى إلا ذلك؛ أنه لو عطف قبل مضي الجملة فقيل: إن زيدًا وعمروٌ ذاهبان؛ لأدى إلى أن يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد، وذلك أن زيدًا منصوب بأن وخبره لا يكون إلا معمولًا لأنّ ؛ لأنه لا بد لها من مرفوع وهو خبر ، وارتفاع عمرو إنما هو بتقدير عطفه على المحل الذي هو الابتداء على تقدير الخلو من إن ، أو جعلها مع معمولها كالمبتدأ المجرد ، وخبره يجب أن يكون مرفوعًا بمثل ما ارتفع به ، فإذا قيل: قائمان وجعل خبرًا لهما أدى إلى أن يكون معمولا لأن ، ومعمولًا للابتداء، وهو باطل، ولا يمكن تقدير عملين فيه حتى يقال: إنه مرفوع رفعين : رفع بأن ورفع بالابتداء للقطع بأن اسمًا واحدًا لا يكون فيه رفعان؛ ولأنه لا علامة إلا الألف، والألف لا يكون إلا رفعًا واحدًا فهذا ظاهر في ثبوت مذهب البصريين ، وبطلان ما سواه.

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥١/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٨١/٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٨١/٢.

الدراسة:

لم تتفق كلمة النحويين في العطف على اسم "إنَّ" بالرفع قبل مجيء الخبر ، بل اختلفوا على مذهبين:

المذهب الأول : ذهب البصريون(١)، وسيبويه(٢)، وتبعهم ابن السراج(٣)، وابن الوراق(٤)، والشلوبين(٥)، إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال، والدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت : إنك وزيدٌ قائمان، وجب أن يكون "زيد" مرفوعًا بالابتداء، ووجب أن يكون عاملا في خبر "زيد" وتكون "إن" عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد؛ فلو قلنا : إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر؛ لأدَّى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال(٦).

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون(٧) إلى أنه يجوز العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي(٨) إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل "إن" أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان"، وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد

(١) ينظر: علل النحو صـ٢٤٣، وأسرار العربية صـ ١٢٤، والإيضاح في شرح المفصل ١٨١/٢.
(٢) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢.
(٣) ينظر: الأصول في النحو ٦٤/٢.
(٤) ينظر: علل النحو صـ ٢٤٣.
(٥) ينظر: التوطئة صـ ٢٣٣.
(٦) ينظر: علل النحو صـ٢٤٣، وأسرار العربية صـ ١٢٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٥١/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٨١/٢.
(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤٨٢/٢، وأسرار العربية صـ ١٢٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٥١/١، و التذييل والتكميل ١٩٤/٥.
(٨)ينظر: علل النحو صـ٢٤٣، و الإنصاف في مسائل الخلاف١٥١/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٨١/٢، وهمع الهوامع ٢٣٩/٣.

الفراء[1] إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن، والدليل على جواز ذلك النقل والقياس:

أما النقل فقد قال الله . تعالى . : **{إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى}**[المائدة: ٦٩] وجه الدليل أنه عطف {الصَّابِئُونَ} على موضع "إن" قبل تمام الخبر –وهو قوله: **{مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ}** [البقرة: من الآية٦٢]– وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات :إنَّك وزيد ذاهبان، وقد ذكره سيبويه في كتابه؛ فهذان دليلان من كتاب الله . تعالى . ولغة العرب[2].

ورد عليهم : بأن قوله . تعالى . : **{إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ}** [المائدة: ٦٩] فيها تقديم وتأخير، والتقدير فيها: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك، ويجوز أن تجعل قوله . تعالى . : **{مَنْ آمَنَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ}** [البقرة: من الآية٦٢] خبر للصابئين والنصارى، وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبرًا مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى؛ ألا ترى أنك تقول "زيدٌ وعمروٌ قائم" فتجعل قائمًا خبرًا لعمرو، وتضمر لزيد خبرًا آخر مثل الذي أظهرت لعمرو، وإن شئت أيضًا جعلته خبرًا لزيد وأضمرت لعمرو خبرًا آخر[3].

وأما من جهة القياس: فلأنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا، نحو "لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك" فكذلك مع "إنَّ"؛ لأنها بمنزلتها، وإن كانت (إن) للإثبات و(لا) للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، يدل عليه أنَّا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام

(١) ينظر: الأصول ٢٥٦/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٥١/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٨١/٢.

(٢) ينظر: أسرار العربية صـ ١٢٤،والإنصاف في مسائل الخلاف ١٥١/١.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥١/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٥/٤، والكناش في فني النحو والصرف ٩٥/٢.

الخبر؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا، وأنه قد عرف من مذهبنا أن "إنَّ" لا تعمل في الخبر؛ لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ فلا إحالة إذن؛ لأنه إنما كانت المسألة تَفْسُدُ أنْ لو قلنا: إن "إن" هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالًا، ونحن لا نذهب إلى ذلك؛ فصحَّ ما ذهبنا إليه(١).

ورد عليهم: بأنه إنما جاز ذلك مع "لا" ؛ لأن (لا) لا تعمل في الخبر، بخلاف "إن"، فلم يجتمع فيه عاملان، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر، دون "إن" ، وأيضًا أن "لا" تعمل في الخبر كـ (إن)، ولكن إنما جاز ذلك مع "لا" دون "إن" وذلك لأن "لا" ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئًا واحدًا؛ فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان، وأما "إن" فإنها لا تركب مع الاسم بعدها؛ فيجتمع في الخبر عاملان، وذلك لا يجوز، فبان الفرق بينهما(٢).

رأي الباحث:

بعد عرض الآراء في هذه المسألة يتبين أن الراجح هو مذهب البصريين وهو القائل بأن العطف على محل "إن" لا يجوز إلا بعد مضي الخبر؛ وذلك لقوة الأدلة التي اعتمدوا عليها.

والله أعلى وأعلم

* * *

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٥١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٥١، والتذييل والتكميل ١/١١٩.

المسألة الثامنة: القول في الحذف والإضمار للفاعل في باب التنازع

رأي الكسائي:

يرى الكسائي[١] أنك إذا ذكرت فعلين، أو نحوهما من الأسماء العاملة، وذكرت بعدهما اسمًا ظاهرًا، فقد يكون توجيههما على جهة الفاعلية، وقد يكون على جهة المفعولية، وقد يكون الأول على الأول ، والثاني على الثاني، وقد يكون على العكس، مثال ذلك: قام وقعد زيدٌ، وضربتُ وأكرمتُ زيدًا، وقام وأكرمت زيدًا، وضربت وقام زيدٌ، فإن أعمل الثاني في الظاهر فلا يخلو الأول من أن يكون موجهًا على جهة الفاعلية، أو جهة المفعولية، فإن كان موجهًا على جهة الفاعلية جازت المسألة عنده من غير إضمار، فهو يرى أن الفاعل محذوف دل عليه الظاهر.

رأي ابن الحاجب:

تعقب ابن الحاجب[٢] الكسائي في هذه المسألة بأن ما ذكره من الحذف بعيد؛ لأن الإضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع، وحذف الفاعل لم يثبت بحال ، فإذا لم يكن بُدٌّ من أحدهما فالإضمار أقرب ؛ حيث قال :" **وأما الكسائيّ فإنه لما ثبت عنده الجواز رأى أنه يلزم من الإضمار الإضمار قبل الذكر فرأى أن الحذف أقرب، وهو بعيدٌ فإن الإضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع، وحذف الفاعل لم يثبت بحال**".

---

(١)ينظر: الأصول ٢٤٤/٢، والمسائل البصريات ٥٢٧/١،والإيضاح في شرح المفصل ١٦٣/١، والبحر المحيط ٦٤١/٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٧/١.

الدراسة:

لم تتفق كلمة النحويين في هذه المسألة ، بل اختلفوا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب البصريون[١]، وسيبويه[٢]، والمبرد [٣]، وتبعهم الزجاج[٤]، وابن السراج[٥]، والسيرافي[٦]، والزمخشري[٧]، والعكبري[٨]،وابن الناظم[٩]،والمرادي[١٠]، وابن هشام[١١]، وابن عقيل[١٢]، إلى أنك إذا قلت: ضربوني وضربت قومك، إذا أعملت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل؛ لئلا يخلو من فاعل، وإذا قلت: ضربت وضربني قومك فلم تجعل في الأول الهاء والميم، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل، قال ابن السراج[١٣]:"**ومن هذا الباب قولهم: ضربت وضربني زيدٌ، تريد: ضربتُ زيدًا وضربني، إلا أن هذا الباب أضمرت ما عَمِلَ فيه الفعلُ ... وكذلك كلُّ فعلين يعطفُ أحدهما على الآخر فيكون الفاعل فيهما هو المفعول, فلك أن تضمره مع الفعل وتعمل المجاور له, فتقول على هذا: متى ظننتُ أو قلتُ: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنَّ ما بعد القول محكي, وتقول:**

---

(١) ينظر: الأصول ٢٤٩/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٧٩/١.

(٣) ينظر: المقتضب ١١٣/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢٧/٤.

(٥) ينظر: الأصول ٢٤٩/٢.

(٦) ينظر: شرح أبيات سيبويه ١٢٧/١.

(٧) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب صـ٣٨.

(٨) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين صـ٢٥٣.

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم صـ١٨٦.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٦٣٨/٢.

(١١) ينظر: مغني اللبيب صـ٧٩٢.

(١٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١٦٥/٢.

(١٣) ينظر: الأصول ٢٤٩/٢.

متى قلتَ أو ظننتَ زيدًا منطلقًا، فإذا قلت: ضربني وضربتُ زيدًا، ثنيت فقلت: "ضرباني وضربتُ الزيدينِ، فأضمرت قبل الذكر؛ لأنَّ الفعلَ لا بد لهُ من فاعل".

أدلة أصحاب هذا المذهب:

استدل أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم، بما يأتي:

أولًا: أنه محال أن يخلو فعل من فاعل، فأضمرت فيه؛ ليصح الفعل على ما ذكرت لك من اتصال الفعل بالفاعل، وأضمر على شريطة التفسير(١).

ثانيًا: قالوا: إنما جوزنا ههنا الإضمار قبل الذكر؛ لأن ما بعده يفسّره؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف؛ لعلم المخاطب، قال الله . تعالي . : **{وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ}** [الأحزاب: ٣٥] فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول؛ استغناء عنه بما ذكره قبلُ، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول، وقال الله . تعالى . : **{أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}** [التوبة: ٣] فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني؛ لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك.

المذهب الثاني: ذهب الكسائي(٢)، وهشام الضرير(٣)، والسهيلي(٤)،وابن مضاء(٥)، إلى وجوب الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية؛ هربًا من الإضمار قبل الذكر، قال ابن مضاء(٦):" **فمن هذه الأبواب: باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن الذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثلما يفعل به الآخر، وما كان نحو ذلك، هذه ترجمة**

---

(١) ينظر: المقتضب ١١٣/٣.

(٢) ينظر: الرّد عَلى النّحاة صـ٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠٥/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٨٦/١.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح٤٨٦/١، وهمع الهوامع ١٢١/٣.

(٤) ينظر: الرّد عَلى النّحاة صـ٨٦، والتصريح بمضمون التوضيح٤٨٦/١، وهمع الهوامع ١٢١/٣.

(٥) ينظر: الرّد عَلى النّحاة صـ٨٦.

(٦) ينظر: السابق.

سيبويه[1] . رحمة الله . وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علَّقت ولا أقول: أعملت، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا استعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين، تقول (قام وقعد زيد) فإن علقت زيدًا بالفعل الثاني، فبين النحويين في ذلك اختلاف: الفراء لا يجزيه، والكسائي يجزيه على حذف الفاعل، وغيره يجزيه على الإضمار، الذي يفسره ما بعده، والدليل على حذفه ما بعده، والدليل على حذفه ... قوله . تعالى . : {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ}[ص:٣٢] **،وقوله :{عَبَسَ وَتَوَلَّى أَن جَاءهُ الأَعْمَى}[عبس:١، ٢]، فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهرًا، وأما أي الرأيين أحق، فرأي الكسائي؛ لأنه غيره يقول: حذفُ الفاعل لا يجوز؛ لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد، فهما متلازمان، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل، وهم يجيزونه".**

المذهب الثالث : ذهب الفراء[2] إلى أن العاملين إن اتفقا في طلب المرفوع فالعمل لهما، ولا إضمار، نحو: "يحسن ويسيء ابناكا"؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا، نحو: ضربني وضربت زيدًا هو".

الرد عليه: أن المعتمد ما عليه البصريون ؛ لأن العمدة يمتنع حذفها، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب، نحو: "ربه رجلا"، وقد سمع أيضا في هذا الباب، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: "ضربوني وضربت قومك"[3].

رأي الباحث:

بعد عرض الآراء في هذه المسألة أرى أن الراجح جواز العطف بالرفع على اسم (إن) قبل تمام الخبر؛ لوروده في فصيح الكلام ، والغريب في هؤلاء المانعين

---

(١) ينظر: الكتاب ٧٩/١.

(٢)ينظر: معاني القرآن ٣١١/١،وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١٦٥/٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك٤٥٧/١.

(٣) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٥٧/١.

إعراضهم عن السماع، وتكلفهم وجوهًا النحو في غنى عنها ، وكان الأولى بهم أن يخضعوا قواعدهم لما سمعوه.

والله أعلى وأعلم

* * *

المسألة التاسعة: القول في علة بناء اسم (لا) النافية للجنس

رأي الكسائي:

يرى الكسائي[1] أن اسم لا النافية مبني ؛ فرقًا بينه وبين المرفوع بعامل صريحٍ، ونصبوا المضاف حملًا له على أكثر الكلام؛ للفرق بينه وبين المفرد.

رأي ابن الحاجب:

تعقب ابن الحاجب[2] الكسائي في هذه المسألة بأن ما قاله أضعف؛ لأن علة بنائه تضمنه معنى الحرف، لأن قولك: لا رجل في الدار، متضمن معنى قولك: لا من رجل في الدار، ولم يبن إذا كان مضافا لوجهين: أحدهما: أنهم كرهوا أن يبنوا متعددات. والآخر: أن الإضافة أقوى خواص الأسماء، فقابلت ذلك التضمن، فرجع الاسم إلى أصله.

والدليل على أن المفرد مبني أنه غير منون، ولا مانع منه لولا البناء، والدليل على أن المضاف والمشبه بالمضاف معرب التنوين عند الإمكان في قولك: لا ضاربًا زيدًا في الدار، ووجوب نصب صفته في قولك: لا غلام رجل أفضل منك موجود.

الدراسة:

لم تتفق كلمة النحويين في علة بناء اسم لا النافية للجنس، بل اختلفوا فمنهم من يرى [3] أن علة بناء اسم لا النافية للجنس المفرد تضمنه معنى (من)، كأن قائلًا قال: هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجل في الدار؛ ولأن (لا) نفي عام فينبغي أن تكون جوابًا لسؤال عام، ولذلك صرح بـ (من) في بعض المواضع، وصححه ابن عصفور[4].

---

(١)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٦٣/١.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٧/١، و أمالي ابن الحاجب ٤١٢/١.

(٣) ينظر: علل النحو صـ ٤٠٦، واللباب في علل البناء والإعراب صـ٢٢٨، والتذييل والتكميل ٢٢٦/٥.

(٤) ينظر: والتذييل والتكميل ٢٢٦/٥ ، وهمع الهوامع ٥٢٦/١.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[١]: **"كان يصح ما ذكر لو كان الاسم بعد (لا) هو المتضمن معنى الحرف، وليس كذلك. فيقال له: (لا) هي المتضمنة معني (من) لا الاسم، فلا موجب لبناء الاسم، هذا إذا سلم أن الاستغراق في (لا)؛ لنيابتها مناب (من)، بل قد قال السيرافي: إن (لا) لا تقتضي في النفي عموم النفي".**

وقيل: بني؛ لتركيبه مع (لا)، وصارا كالشيء الواحد مثل خمسة عشر[٢].

والجدير بالذكر اسم لا النافية للجنس إذا كان مفردًا فهو مفتوح بإجماع النحويين ، ولكنهم اختلفوا في نوع الفتحة أإعراب أم بناء على مذهبين :

المذهب الأول: ذهب جمهور البصريين[٣]، ومنهم الخليل[٤]، وسيبويه[٥]، والأخفش[٦]، وتبعهم الفارسي[٧]، وابن جني[٨]،وابن الخشاب[٩]، وابن الأثير[١٠]،وابن يعيش[١١]،وابن الحاجب[١٢]، وابن مالك[١٣]، و بدر الدين ابن الناظم [١٤] إلى أنّ فتحة اسم "لا" النافية للجنس المفرد فتحة بناء لا إعراب، والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافًا ولا مشبهًا به ، فإن كان نصبه بالفتح بني على الفتح، نحو: لا غلامَ في الدّار،

(١) ينظر: والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٢٦/٥ ، وهمع الهوامع ٥٢٦/١.
(٢) ينظر : المقتضب ٣٥٧/٤، و المرتجل في شرح الجمل صـ ١١٠.
(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٣/١ ،والتبيين عن مذاهب النحويين صـ ٣٦٢ ، وتوجيه اللمع صـ١٥٨.
(٤) ينظر : المقتضب ٣٥٧،٣٥٨/٤ .
(٥) ينظر : الكتاب ٢٧٤/٢، وينظر : المقتضب ٣٥٧،٣٥٨/٤ ،و المرتجل في شرح الجمل صـ ١١٠.
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ١٢٩٦/٣.
(٧) ينظر :المسائل الحلبيات صـ ٣٠٩، والمسائل العسكريات صـ ١١٦ .
(٨) ينظر : الخصائص ٥٦/٣.
(٩) ينظر : المرتجل في شرح الجمل صـ ١١٠.
(١٠) ينظر : البديع في علم العربية ٥٧١/١ .
(١١) ينظر : شرح المفصل ١٦٤/١.
(١٢) ينظر :أمالي ابن الحاجب ٤١١/١ .
(١٣) ينظر : شرح التسهيل ٥٤/٢.
(١٤) ينظر :شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك صـ١٣٤.

وإن كان نصبه بالياء بني على الياء، نحو؛ لا غلامين لك، ولا مسلمين لك، وإن كان نصبه بالكسر بني على الكسر، نحو : لا مسلماتِ في الدّارِ, ويجوز البناء على الفتح في مثل هذا الجمع،وهو الأرجح ؛ للتركيب .

أدلة أصحاب هذا المذهب :استدل أصحاب هذا المذهب على رجحان مذهبهم، بما يلي :

أولًا : أنَّ الكلامَ تَضَمَّنَ معنى الحَرفِ فكانَ مبينًا كـ "أينَ"، و "كيفَ"، وبيانُ ذلِكَ أن قولك: لا رجلَ في الدار تقديره: لا من رجلٍ، وإنما قُدّرَ ذلك؛ لأنَّ "من" موضوعة لبيان الجنس، والنفي هاهُنا للجنسِ كلِّه، و" لا" بنفسها لا تَنفي الجنس، فقد ثَبَتَ في اللَّفظِ مَعنى لا يثبت إلا بالحرفِ، وإذا تَضَمَّنَ الاسمُ معنى الحَرف بُني؛ لأنَّه أدَّى ما يُؤَدّيه الحرفُ لفظًا، فتَعدّى إليه حكمُهُ، وصارَ هذا كـ "خمسةَ عشرَ" في أنَّ التّقدير: خمسةٌ وعشرةٌ [1].

ثانيًا: أنَّ "لا" مركبةٌ مع الاسم، والتَّركيب يوجب البِناء كـ "خمسةَ عشرَ" وبيانُ أنها مركبةٌ مع الاسمِ، أنَّها إذا فُصِلَ بينهما أعربَ، كقولهِ . تَعالى . : **{لا فِيْها غَوْلٌ}** [سورة الصافات، من الآية :٤٧] وإذا لزمَ الفتحُ مع الوصل، وزالَ مع الفَصلِ دلَّ أنَّه حادِثٌ للتَّركيبِ، والتَّركيبُ يُوجِبُ البِناء؛ لأنَّه يُجعلُ فيه الشَّيئان كـ الشيء الواحدِ على وجهٍ يلزمُ فيه الاتّصال، ويَجري مَجرى الحَرفِ؛ إذ لا يَستغني عن الحرفِ ، فصارت "لا" واسمها المفرد كالاسم المركب في باب العدد، كـ "خمسة عشر " ، والمركب يبنى ؛ لتضمنه معنى الحرف[2] .

(١)ينظر : علل النحو صـ ٤٠٧،واللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٨/١،والتبيين عن مذاهب النحويين صـ ٣٦٢.

(٢) ينظر : المقتضب ٣٥٨/٤،والمسائل الحلبيات صـ ٣٠٩ ، والمسائل العسكريات صـ ١١٦، وشرح كتاب سيبويه للرماني صـ٣٣٩، والمرتجل في شرح الجمل صـ ١١٠، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين صـ ٣٦٢.

المذهب الثاني : ذهب الكوفيون[١]،وأبو إسحاق الزجاج من البصريين[٢]، وتبعهم أبو سعيد السيرافي[٣]، إلى أنّ الفتحة الموجودة في اسم "لا" المفرد فتحة إعراب لا فتحة بناء ، فهو منصوب ، كالمضاف والشبيه به، فهم يرون أنّ اسم "لا" النافية للجنس المفرد معرب ، وفتحته إعراب ، و ترك إذن تنوينه ؟ قالوا : لثلاثة أوجه[٤] :

أحدها: أن "لا" لا يُفصل بينها وبين معمولها فجريا مجرى الاسم المركب فترك التنوين؛ تخفيفًا.

الثاني: أن "لا" ضعيفة جدًا؛ لأنها فرع فرع فلم ينون اسمها.

الثالث: أن ترك التنوين إيذان بالتركيب مع "لا" ؛ لأنه لو أثبت لجاز أن يتوهم أن النصب بفعل محذوف ، كقولك: وعدتني بدرهم ودينار ، فلا درهم ولا دينار.

رأي الباحث :

بعد عرض أقوال العلماء في هذه المسألة يتبين لي أنّ الرأي الراجح هو رأي ابن الحاجب وهو الذي عليه جمهور البصريين ، وكذلك أن فتحة اسم "لا" النافية للجنس المفرد بناء، وليست إعرابًا؛ لسهولة هذا المذهب وعدم تكلفه، وأنه لو كان معربًا وحذف التنوين؛ للتخفيف لكان حذف التنوين لهذا السبب في الشبيه بالمضاف أولى؛ لطوله ، فيحتاج إلى التخفيف من المفرد الذي هو كلمة واحدة [٥].

والله أعلى وأعلم

* * *

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف١/٣٠٣،والتبيين عن مذاهب النحويين صـ ٣٦٢ ،وتوجيه اللمع صـ١٥٨.

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/١٥ ، وتوجيه اللمع صـ١٥٨، والمقاصد الشافية ٢/٤١٨.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/١٥.

(٤) ينظر : توجيه اللمع صـ١٥٨.

(٥) ينظر : همع الهوامع ١/٥٢٦ .

المسألة العاشرة : القول في حكم المنادى النكرة المقصودة

رأي الكسائي:

صرح الكسائي والفراء[١]: بتجويز نحو: يا رجلًا راكبًا، لمعين لجعله من قبيل المضارع للمضاف، حتى إنهما أجازا: يا راكبًا لمعين على حذف الموصوف، وفي كلام سيبويه، أيضا، ما يشعر بجوازه.

رأي ابن الحاجب:

تعقب ابن الحاجب[٢] الكسائي في هذه المسألة **بقوله :"وفيه إشكال، لاستلزام لا رجلًا راكبًا، ولا قائل به"**.

الدراسة:

المذهب الأول: مذهب الخليل[٣] ، والمبرد[٤]، وابن السراج[٥]، وابن الوراق[٦]، وابن جني[٧] ، والجوهري[٨] ، وابن الأثير[٩]، وابن الصائغ[١٠] ، وابن عقيل[١١] ، أن المنادى النكرة المقصودة يكون مبنيًّا كالعلم المفرد، فتقول : يا رجلُ ، يا معلمُ ، يا فاهمُ، كما تقول : يا زيدُ، و يا عليُّ ، والفصل بَين قَوْلك: يَا رجلُ، أقبل، إِن أردْت بِهِ الْمعرفَة، وَبَين قَوْلك: يَا رجلًا، أقبل، إِذا أردْت النكرَة أَنَّك إِذا ضممت فَإِنَّمَا تُرِيدُ رجلا بِعَيْنِه تُشِير إِلَيْهِ دون سَائِر أمته، وَإِذا نصبت ونونت فَإِنَّمَا تَقْدِيره: يَا وَاحِدًا مِمَّن لَهُ هَذَا الِاسْم فَكل من أجابك من الرِّجَال فَهُوَ الَّذِي عنيت [١٢].

---

(١)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٧/١.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٧/١، و أمالي ابن الحاجب ٤١٢/١.

(٣) ينظر: الجمل في النحو صـ٨٠.

(٤) ينظر: المقتضب ٢٠٤/٤.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ٣٣١/١.

(٦) ينظر: علل النحو صـ ٣٣٤.

(٧) ينظر: اللمع في العربية صـ١٠٦.

(٨) ينظر: الصحاح [ع ر ض] ١٠٨٢/٣.

(٩) ينظر: البديع في علم العربية٣٩٢/١.

(١٠) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٦٠٢/٢.

(١١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٥٥/٣.

(١٢) ينظر: المقتضب ٢٠٧/٤.

قال الجوهري[1] :" **ولا يجوز: يا راكبًا، بالتنوين؛ لأنه قصد بالنداء راكبًا بعينه، وإنما جاز أن تقول يا رجلًا إذا لم تقصد رجلًا بعينه ، وأردت يا واحدًا ممن له هذا الاسم، فإن ناديت رجلًا بعينه، قلت: يا رجلُ، كما تقول يا زيدُ؛ لأنه يتعرف بحرف النداء والقصد**".

أدلة أصحاب هذا المذهب: استدل أصحاب هذا المذهب، بأن النكرة المقصودة حكمها حكم المعرفة الوضعيّة، في البناء على الضّمّ؛ لأنّها بالقصد إليها تنزّلت منزلتها، نحو قولك: يا رجلُ، و يا غلامُ؛ لأنّك أقبلت في ندائك على واحد مخصوص من جنسه[2].

وأيضًا بني على الضم ؛ فرقا بين حركتي المنادى المعرب: يا قومَنَا، وحركة المبني، نحو: يا قوم، كما عملوا ذلك في نحو: قبلك، ومن قبلك، ومن قبل[3].

المذهب الثاني: مذهب الكسائي، والفراء[4] أن المنادى النكرة المقصودة منصوبة ، فيقولون : يا رجلًا ، إذا قصدوا معينًا ، واعتذر الرضي عن الكسائي، والفراء بقوله[5]:" **إنما جاز عندهما، إما لكون راكبًا وصفا لموصوف مقدر، أي: يا رجلًا راكبًا، أو لكونه معرفة**".

رأي الباحث:

أرى أن المنادى النكرة المقصودة حكمها حكم العلم المفرد ، فهي مبنية على الضم في مثل : يا رجلُ، و يا غلامُ

وليس كما ذهب الكسائي والفراء؛ لأن النصب للنكرة غير المقصودة ، وتنوين النكرة المقصودة لا يكون في سعة الكلام، بل يكون في الشعر فقط.

والله أعلى وأعلم

* * *

(١) ينظر: الصحاح [ع ر ض] ١٠٨٢/٣.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية٣٩٢/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١٨٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٥١/١.

(٤)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٧/١.

(٥)ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٥٧/١.

المسألة الحادية عشرة : القول في إعمال اسم الفاعل إذا دلّ على الماضي

رأي الكسائي:

يرى الكسائي[١] أن اسم الفاعل يعمل إذا كان دالًا على الماضي فأعمل "باسط" في "ذراعيه"، ومما احتج به الكسائي قوله . تعالى . : **{فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا}** ، ومن ذلك ما حكاه عن العرب "هذا مارٌ بزيدٍ أمس" فأعملوا "مار" في الجار والمجرور، ومن ذلك قول العرب "هذا معطي زيدٍ درهمًا أمس"، ومن ذلك : هذا الضارب زيدًا أمس؛ حيث يعمل إذا كان فيه الألف واللام لا محالة.

رأي ابن الحاجب:

وتعقب ابنُ الحاجب الكسائيَّ[٢] بأنه لم يوجد في لغة العرب مثل: مررت برجلٍ ضارب زيدًا أمس، مع كثرة التعبير عن معناه، ولو كان جائزًا لوقع، وأما جاعل الليل سكنًا فبعيد أن يُسلّمَ أن جاعلًا للمضي فجائزٌ أن يكون والشمس منصوبًا بفعل مقدر دل عليه ما قبله، وإذا جاز ذلك ضعف أن يقال: إنه منصوب بجاعل؛ لأن فيه إثبات أصول الأبواب التي ثبت أنها ليست من لغتهم بالمحتملات وكذلك قولهم: هذا معطي زيدٍ درهمًا جائز أن يكون درهمًا جوابًا لقول قائل ما الذي أعطى؟ فقيل : أعطاه درهمًا، فصار درهمًا مثل والشمس في الاحتمال ، وأما الضارب زيدًا أمس فهو نص في إعمال الماضي إلا أن الفرق بينه وبين صور الخلاف أن هذا دخل على اسم موصول قياسه أن يوصل بجملة، ولا يكون اسم فاعل مقدرًا جملة إلا بتقديره فعلًا، فقوي تقدير الفعل فيه ؛ توفيرًا لما يقتضيه الموصول من الجملة، فلا يلزم من إعمال اسم الفاعل في الموضع الذي قوي تقدير كونه فعلًا بلازم له ، وإن

---

(١) **ينظر**: شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١، و شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٤٣/٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٠٦/٣، وشرح شذور الذهب للجَوجَري ٦٨٤/٢.

(٢)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١.

كان ماضيًا إعماله في الموضع الذي انتفى عنه ذلك المقوي فثبت أن الوجه ما عليه الجماعة في ترك إعمال الماضي إذا لم يكن فيه لام التعريف، وأما قوله: {**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**}**[سورة الكهف ، من الآية:١٨}**، وأمثاله فهذا إنما يكون في موضع الأحوال ، والأحوال يقصد بها التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه حتى كأنه واقع ؛ ولذلك يقع الفعل المضارع في موضعها فتقول: جاءني رجلٌ أمس يضرب عمرًا .

الدراسة:

اختلف النحويون في إعمال اسم الفاعل إذا دل على المضي على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الجمهور من النحويين[١]، وسيبويه[٢]، والمبرد[٣]، وابن السراج[٤]، وابن الوراق[٥]، إلى أنه لا يعمل إذا كان مجردًا من (أل) إلا إذا كان للحال، أو الاستقبال ؛ وذلك لوجهين[٦]:

أحدهما: أنه جار على الفعل المضارع في حركاته وسكناته في الأغلب فـ (ضارب) على زنة (يضرب)، و (يكرم) على زنة (مكرم)، فأما (مضروب) فكان قياسه (مضرب)؛ لأنه على زنة (يضرب)، ولكنهم زادوا (الواو)؛ لينفصل الثلاثي من الرباعي وفتحوا (الميم)؛ لثقل الضمة مع الواو.

(١)ينظر: الإيضاح العضدي صـ ١٤٢، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣١٩/٢، والمرتجل في شرح الجمل صـ ٢٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١.

(٢)ينظر: الكتاب ١٦٤/١.

(٣)ينظر: المقتضب ١٤٨/٤.

(٤)ينظر: الأصول ١٢٥/١.

(٥)ينظر: علل النحو صـ ٣٠١.

(٦)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٨/١.

والثاني: أن الأصل في الأسماء ألا تعمل كما أن الأصل في الأفعال ألا تعرب إلا أن المضارع أعرب؛ لمشابهة اسم الفاعل فينبغي ألا يعمل اسم الفاعل إلا ما أشبه منه المضارع في الحال والاستقبال، فأما اسم الفاعل إذا كان للمضيء فلا يعمل ومن الكوفيين من يعمله، وحجة الأولين في ذلك أن الماضي لا يشبه اسم الفاعل ولا اسم الفاعل يشبهه فلم تحمل علته في العمل كما لم يحمل الماضي على الاسم في الإعراب.

قال ناظر الجيش[1]:" **قال ابن عصفور وقوع الماضي هنا قبيح، فلولا أنهم أرادوا حكاية الحال في هذا الموضع لما كان وجه لوقوع الماضي فيه، وكذلك قولك: جاء زيد واضعًا يده على رأسه، فـ (واضعًا يده على رأسه)في هذا الكلام ماض من جهة المعنى، واسم الفاعل قد عمل؛ لأنك لو أتيت بالفعل في موضعه لقلت: جاء زيد يضع يده على رأسه قال: فدلّ ذلك على أنهم قصدوا حكاية الحال، ...وهو – مع ذلك – قد عمل؛ لأنك لو أتيت في موضعه بفعل مضارع لساغ، قال: فلّما رأينا اسم الفاعل، إذا كان بمعنى المضي لا يعمل إلّا في موضع يقع فيه الفعل المضارع دلّ ذلك على أنّه إنما عمل؛ لقصد حكاية الحال قال: «وإذا ثبت ما ذكرناه لم يكن في الآية الشريفة حجّة؛ لأنّ قوله . سبحانه تعالى .: {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}[سورة الكهف ، من الآية:١٨} جملة في موضع الحال فقد وقع اسم الفاعل في موضع يقع فيه الفعل المضارع بدلًا عنه، وإن كان من جهة المعنى ماضيًا، ألا ترى أنك تقول: جاء زيد وأبوه يضحك ،ولا يحسن أن تقول: جاء زيد وأبوه ضحك، وإنّما كان يثبت ما قال الكسائيّ: لو جاء من كلامهم: هذا ضارب زيد أمس، ولا يحسن أن تقول: هذا يضرب زيدًا أمس".**

(١)ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/٢٧٣٧.

المذهب الثاني: ذهب الكسائي[١]، وهشام[٢]، وابن مضاء[٣] إلى إعمال اسم الفاعل الذي بلفظ الماضي، واستدلُّوا بأنه إنما عَمل؛ لكونه في معناه ومشتقًّا منه، ولأنه يَطلب ما يَطلب الفعل، والفعلُ إنما عَمل؛ لكونه يَطلب في المعنى، وكذلك هذا، فليعمل، ولا يتخصص به ماضٍ من مستقبل[٤]، واستدلُّوا على جواز بقوله . تعالى . : {**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**}، وجه الدلالة منه أن "باسط" بمعنى الماضي وعمل في "ذراعيه" النصب[٥].

وقال المانعون: لا حجة له، ولهم في باسط ذراعيه أنه على إرادة حكاية الحال الماضية، فالمعنى: يبسط ذراعيه, فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل أن الواو في وكلبهم واو الحال؛ إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن: وأبوه ضحك؛ ولذا قال . سبحانه وتعالى . : **{وَنُقَلِّبُهُمْ}** [الكهف: ١٨] بالمضارع الدال على الحال، "ولم يقل: وقلبناهم"، بالماضي، ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به، وبقوله . تعالى . : **{فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا}**[سورة الأنعام ، من الآية:٩٦] فنصب المعطوف وبقولهم: هذا معطي زيد درهمًا أمس، ولا ناصب للدرهم إلا الاسم.

والجواب أما الآية الأولى فحكاية حال كما يحكى الماضي بلفظ المضارع مثل قولك: مررت بزيد أمس يكتب، وأما الآية الثانية ففيها جوابان: أحدهما: أنه على الحكاية أيضا؛ لأنه . سبحانه وتعالى . في كل يوم يفلق الإصباح ويجعل الليل سكنًا والشمس والقمر حسبانًا. والثاني: أن الشمس والقمر ينتصبان بفعل محذوف، أي: وجعل الشمس وهكذا يقدر في المسألة المستشهد بها ،أي: أعطاه درهمًا.

---

(١)ينظر: البديع في علم العربية ٥٠٦/١، وشرح الرضي على الكافية ٤١٨/٣، و توضيح المقاصد والمسالك ٨٤٩/٢.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٧/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ١٢/٢.

(٣)ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٥/١٠.

(٤)ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٥/١٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٩٧/٢.

(٥)ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١٢/٢.

قال ابن بابشاذ[١] :" قوله ـ سبحانه ـ : {فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلَ سَكَنًا}؛ لأن هذا لما مضى بدلالة من قرأ: (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا) , ولأن بعده: {وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِها}، فعلى هذا لا يكون «سكنًا» منصوبًا بـ «جاعل» هذا, ولكنه منصوب بإضمار فعل [دل عليه هذا] , أي: جعله سكنًا".

وأيضًا: لا حجّة له؛ لأنّ المعنى يبسط ذراعيه؛ فيصحّ وقوع المضارِع موقعه بدليل أنّ الواو في **{وَكَلْبُهُمْ}** واو الحال؛ إذْ يحسُن أنْ يقال: (جاء زيد وأبوه يضحك) ، ولا يحسُن (وأبوه ضحك) ؛ ولذا قال سبحانه وتعالى: **{وَنُقَلِّبُهُمْ}** بالمضارع الدّالّ على الحال، ولم يقل: **(وقلبناهم)** بالماضي[٢].

قال ابن هشام[٣] :" **وإن كان مجردًا منها فإنما يعمل بشرطين: أحدهما: أن يكون بمعنى الحال، أو الاستقبال لا بمعنى المضي، وخالف في ذلك الكسائي، وهشام، وابن مضاء فأجازوا إعماله أن كان بمعنى الماضي، واستدلوا بقوله ـ تعالى ـ : {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}[سورة الكهف ، من الآية:١٨}، وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال، ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا، تقول: وكلبهم يبسط ذراعيه، ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية، والواو واو الحال، وقوله ـ سبحانه وتعالى ـ : {وَنُقَلِّبُهُمْ}، ولم يقل: (وقلبناهم)".**

رأي الباحث:

أرى أن المذهب الصحيح هو مذهب الجمهور الذي يرى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا دل على الحال، أو المستقبل مثل: هذا ضاربٌ زيدًا الآن، أو غدًا، وهذا ما رجحه ابن الحاجب.

والله أعلى وأعلم

* * *

(١)ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٣١٩/٢.

(٢)ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٧٧/٦، وأوضح المسالك ٢٤٨/٢، وشرح ابن عقيل ١٠١/٢، والتّصريح ٦٦/٢.

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى صـ ٢٧١.

المبحث الثاني :
موقفه من الكسائي في دراسة المسائل الصرفية،
وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : القول في أصل كلمة(أشياء)

رأي الكسائي:

يرى الكسائي[١] أن أشياء جمع شيء على وزن أفعال، كـ بيت، و أبيات ، وضيف، وأضياف .

رأي ابن الحاجب:

تعقب ابن الحاجب[٢] الكسائي بأنه لو كانت أشياء على وزن أفعال لانصرف ؛ لأن أفعالًا مصروف باتفاق.

الدراسة:

لم تتفق كلمة النحويين في وزن أشياء ، بل اختلفوا على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول: ذهب الخليل[٣]، وسيبويه[٤]، والمبرد[٥]، والزجاج[٦]، وابن السراج[٧]، والنحاس[٨]، والعكبري[٩]، وابن عصفور[١٠]، والرضي[١١]، إلى أن أصل أشياء: (شيئاء) بهمزتين بينهما ألف، وهي فعلاء من لفظ شيء، وهمزتها الثانية

---

(١)ينظر: المفتاح في الصرف صـ١١٠، والممتع الكبير صـ٣٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ٥٦٦/١.

(٢)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٦٦/١.

(٣)ينظر: المقتضب٣٠/١،ومعاني القرآن وإعرابه٢١٢/٢، وشرح التصريف للثمانيني صـ ٤٠٣، والتبيان في إعراب القرآن ٤٦٣/١، والدر المصون ٤٣٤/٤.

(٤)ينظر: الكتاب ٣٨٠/٤.

(٥)ينظر: المقتضب ٣٠/١.

(٦)ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢١٢/٢، والدر المصون٤٣٤/٤.

(٧)ينظر: الأصول ٢٩٨/٣.

(٨)ينظر: إعراب القرآن للنحاس٢٨٢/١.

(٩)ينظر: التبيان في إعراب القرآن٤٦٣/١.

(١٠)ينظر: الممتع الكبير في التصريف صـ٣٢٩.

(١١)ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١٢٣/١.

للتأنيث، وهي مفردة في اللفظ، ومعناها الجمع، مثل: قصباء، وطرفاء، ولأجل همزة التأنيث لم تنصرف، ثم إن الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة قدمت فجعلت قبل الشين؛ كراهية الهمزتين بينهما ألف، خصوصًا بعد الياء، فصار وزنها: لفعاء.

أدلة أصحاب هذا المذهب :

استدل أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم، بما يأتي:

أولًا: أن هذا القول صحيح، لا يرد عليه إشكال(١).

ثانيًا: أن هذا المذهب لم يلزم منه شيء غير القلب، والقلب في لسانهم كثير، كالجاه، والحادي، والقسي، وناء، وآدر، وآرام، وأيس، والأصل: وجه، وواحد، وقووس، ونأي، وأدور، وأرآم، ويئس، واعترض: على هذا بأن القلب على خلاف الأصل، وأنه لم يرد إلا ضرورة، أو في قليل من الكلام، وأجيب بأن هذا مردود بما تقدم من الأمثلة(٢).

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون(٣)، والفراء(٤)، والزيادي(٥)، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش(٦) من البصريين إلى أن (أَشْيَاء) وَزنهَا: أَفْعِلَاء، وَأَصلهَا: أشيئاء، فمن أجل همزَة التَّأنِيث لم ينصَرف لكنه خفف فأبدل من الهمزة الأولى وهي لام الفعل ياء؛ لانكسار ما قبلها ثم حذفت؛ استخفافًا لكثرة الاستعمال، فشيء عِنْدهم أَصله شييء على وزن فيعل، كهين أَصله: هَين على فيعل.

أدلة أصحاب هذا المذهب:

استدل أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم ، بما يأتي:

---

(١)ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٦٣/١.

(٢)ينظر: الدر المصون ٤٣٥/٤.

(٣)ينظر: إعراب القرآن وإعرابه ٢٨٢/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٨/١.

(٤)ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/١.

(٥)ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٣٨هـ)٢٨٢/١، ومشكل إعراب القرآن٢٣٨/١.

(٦)ينظر: الأصول ٣٣٨/٣، وإعراب القرآن للنحاس٢٨٢/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٨/١.

أولًا: أنهم قالوا : إن وزنه أفعاء؛ لأنه جمع شيء على الأصل، وأصل شيء شيّئ ، مثل: شيّع؛ فقالوا في جمعه: أشيئاء على أفعلاء، كما قالوا في جمع لين: ألييناء؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام؛ طلبا للتخفيف، وذلك لأمرين:

أحدهما: تقارب الهمزتين؛ لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن؛ وهو من جنس الهمزة، والحرف الساكن حاجز غير حصين؛ فكأنه قد اجتمع فيه همزتان، وذلك مستثقل في كلامهم.

والآخر: أن الكلمة جمع، والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد، فحذفت منه الهمزة؛ طلبا للتخفيف.

الرد عليهم:

رد عليهم: أنه لو كان الأصل "أَفعِلاء" لكان من أبنية جموع الكثرة، وجموعُ الكثرة لا تُصغَّر على لفظها، بل تُردُّ إلى جموع القِلَّةِ إن كان للاسم جمع قلَّة، وإلَّا تُردُّ على المفرد، ثمَّ يُصغَّر المفرد ويجمع بالواو والنون إن كان مذكَّرًا، وبالألف والتاء إن كان مؤنثًا، فتقول في تصغير فُلُوس: أُفَيلِسٌ، وفي تصغير رجال: رُجَيلُون، وفي تصغير دَراهم: دُرَيهِمات، وهم قد قالوا في تصغير أشياء: أُشَيَّاء فصغَّروها على لفظها، فدلَّ ذلك على فساد مذهبيهما(١).

قال الرضي(٢):" **وأما كونه أصح من مذهب الفراء؛ فلأن مذهب الخليل، وسيبويه يستلزم خلاف الظاهر بوجه -أعني القلب- وهو كثير شائع، ومذهب الفراء يستلزم خلاف الظاهر بوجهين: أحدهما غير شائع، والآخر غير جائز**".

وأيضًا: قولهم شاذّ؛ لأنّ شيئًا وزنه فَعْلٌ، وفَعْلٌ لا يجمع على "أَفْعِلاء" ولكنّهم جعلوا هذا شاذًّا، كما جمعوا "سَمْحًا" على: "سُمَحاء" وهو "فُعَلاء"، فوزن: "أشيِئاء": "أَفْعِلاء" فاجتمع في آخر الكلمة همزتان بينهما ألف، والألف من مخرج الهمزة، فكأنّه

(١)ينظر: الممتع الكبير في التصريف صـ٣٢٩.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١/١٢٣.

قد اجتمع ثلاث ألفاتٍ أو ثلاث همزات، فحذفوا الهمزة الأولى وهي لام الكلمة فبقي: "أشياءُ" وزنها: "أفْعاءُ"[١].

المذهب الثالث : ذهب الكسائي[٢] إلى أن وزنه أفعال وذلك؛ لأنه جمع شيء، وشيء على وزن فعل، وفعل يجمع في المعتل العين على أفعال، نحو: بيت وأبيات، وسيف وأسياف، وإنما يمتنع ذلك في الصحيح، على أنهم قد قالوا فيه: زنْد وأزناد، وفَرْخ وأفراخ، وأنف وآناف، وهو قليل شاذ، وأما في المعتل فلا خلاف في مجيئه على أفعال مجيئًا مطردًا؛ فدل على أنه أفعال؛ إلا أنه منع من الإجراء؛ تشبيهًا له بما في آخره همزة التأنيث.

الرد عليهم :

رد عليهم: بأنه لو كان "أَفعالًا" لكان مصروفًا، كأبيات، وأجمال، وأعباءٍ، إذ لا موجب لمنع الصرف، فإنهم احتَجُّوا بأنهم لمَّا جمعوه بالألف والتاء، فقالوا: أشياوات، أَشبَه "فَعْلاءَ" فمُنع الصرف، فالجواب أنَّ "أَفعالًا" لا يُجمع بالألف والتاء، فإذ قد جَمعوا أشياء بالألف والتاء فذلك دليل على ما ادَّعى الخليل من أنها "فَعلاء"، وبتقدير أنها "أفعال" جُمعت بالألف والتاء فإنَّ هذا القَدر لا يُوجب منع الصرف؛ لأنَّ ذلك لم يستقرَّ في العلل المانعة للصرف [٣].

رأي الباحث:

أرى أن المذهب المختار هو مذهب سيبويه والذي تبعه فيه ابن الحاجب؛ لأنه لا يلزم على مذهبه إلا القلب، والقلب في لغة العرب كثير، وأيضًا لا يرد عليه إشكال[٤]، بخلاف المذاهب الأخرى.

والله أعلى وأعلم

(١)ينظر: شرح التصريف للثمانيني صـ ٤٠٣.

(٢)ينظر: المفتاح في الصرف صـ١١٠، والممتع الكبير صـ٣٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٩/١.

(٣)ينظر:المقتضب ٣٠/١،وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٢/١،ومشكل إعراب القرآن ٢٣٨/١،والممتع الكبير في التصريف صـ٣٢٩.

(٤)ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٦٣/١.

المسألة الثانية: القول في لزوم فتح عين المضارع الحلقي العين، أو اللام في باب المغالبة.

رأي الكسائي:

يرى الكسائي(١) أنه إذا كان الفعل الثلاثي حلقي العين فإنه يوجب أن يكون مضارعه على يفعَل (بفتح العين)، كحاله إذا لم يكن لغير مغالبة، نحو: قاهرته فقهرته أقهره؛ **حيث قال:" وعن الكسائي أنه استثنى أيضًا ما فيه أحد حروف الحلق، وأنه يقال فيه: أفعله بالفتح".**

رأي ابن الحاجب:

تعقب ابنُ الحاجب الكسائي(٢)**، فقال: "قال الشيخ : يعني أن يكون عينه، أو لامه أحد حروف الحلق، دون الفاء، وإنما أبهم ؛ لأنه قد تقدم ما يشعر بذلك، واستثناء الكسائي غير مستقيم لا في النقل، ولا في المعنى، أما النقل فقد نقل الثقات فَاخَرَنِي فَفَخَرْتُهُ أَفْخُرُهُ، وهو عين ما خالف فيه، وأما في المعنى فإنّ ما فيه أحد حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضم؛ حتى لا يكون الضم مخرجًا له عن قياس لغتهم، بل استعمل فيه الفتح والضم جميعًا، ألا تراهم يقولون: دخل يدخل، ونحت ينحت، فهو مماثل لباب فعل الذي ليس فيه حرف حلق في كونهم يقولون: يفعل ويفعل بالضم والكسر، فإذا استعملوا الضم فإنما استعملوا أحد البابين اللذين هما قياسه فكذلك إذا استعملوا يفعل مما فيه حرف حلق، فإنما استعملوا أحد الأبنية التي هي قياسه فوضح من حيث المعنى أنه ليس كباب وعد ، ورمى في امتناع يفعل فيه".**

---

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب صـ٣٧٠، والإيضاح في شرح المفصل ١١٨/٢، والمزهر في علوم اللغة ٤٤/٢.

(٢)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٨/٢.

الدراسة:

اختلف النحويون في الفعل الثلاثي الحلق العين الذي في باب المغالبة هل يلزم فتح عينه في المضارع على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب البصريون[١]، وتبعهم ابن خالويه[٢]، وابن جني[٣]، والزمخشري[٤]، و ابن الأثير[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن عصفور[٧] ،والرضي[٨]، وأبو حيان[٩]، إلى أن الفعل الصحيح السالم إن كان لمغالبة فإن مضارعه يكون بضم العين ولا يجوز الفتح، وذلك في كل فعل ثلاثي متصرف تام، ويكون مضارعه على (يَفْعُل) سواء كان أصله فعَل، أم فعِل، أم فعُل، وسواء كان متعديًا، أم لازمًا؛ لأن اللازم إذ ذاك يصير متعديًا، نحو: كاتبني فكتبته أكتُبه، وعالمني فعلمته أعلُمه، ، وضَارَبَنِي فضَرَبتُه أَضرِبُهُ، وكابَرَنِي فكَبَرتُه أَكبُرُهُ، وفاضَلَنِي ففَضَلتُه أَفضُلُهُ.

قال الرضي[١٠]: "أقول: اعلم أن باب فَعَل؛ لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه المغالبة، ونعني بها أن يغلب أحد الأمرين

---

(١)ينظر: البديع في علم العربية ٤٠٤/٢، والممتع الكبير في التصريف صـ ١٢٠، والإيضاح في شرح المفصل ١١٨/٢، وارتشاف الضرب ١٥٧/١،و المزهر في علوم اللغة ٤٤/٢.

(٢) ينظر: ليس في كلام العرب صـ ٣٢٨.

(٣) ينظر: الخصائص٢٢٥/٢.

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب صـ٣٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣٤/٤.

(٥)ينظر: البديع في علم العربية ٤٠٤/٢، والإيضاح في شرح المفصل ١١٨/٢، وارتشاف الضرب ١٥٧/١.

(٦)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٣٤/٤ .

(٧)ينظر: الممتع الكبير في التصريف صـ ١٢٠.

(٨)ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٧١/١.

(٩)ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٧/١.

(١٠)ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٧١/١.

الآخر في معنى المصدر، فلا يكون إذن إلا معتديًا، نحو: كارمني فكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ: أي غلبته بالكرم، وخاصمني فَخَصَمْتُهُ أَخْصُمُهُ، وغالبني فغلبته أَغْلُبُه، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغَلَبَ وخَصَمَ وَكَرُمَ، فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب، إلا أن يكون المثَال الواوي كوعد، والأجوف ، والناقص اليائيين ،كَبَاعَ، وَرَمَى، فإنك لا تنقلها عن فَعَلَ يَفْعِلُ، بل تنقلها إليه إن كانت من غيره، لأن هذه الأنواع مضارعها يَفْعِلُ – بالكسر – إذا كان الماضي مفتوح العين قياساً لا ينكسر".

أدلة أصحاب هذا المذهب :

استدل أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم ، بما يأتي:

أولًا: وإنما كان كذلك؛ لأن "فعل" أخف الأبنية؛ ولأن الكسر يغلب عليه الأدواء والأحزان، والمغالبة موضوعة للفلج والظفر، فتحاموه لذلك[1].

المذهب الثاني: وذهب الكسائي[2] إلى أنه إذا كان حلقي العين فإنه يجيز أن يكون مضارعه على يفعَل (بفتح العين)، كحاله إذا لم يكن لغير مغالبة، نحو: قاهرته فقهرته أقهره .

قال ابن شرف شاه[3]:"وروي عن الكسائي أنه استثنى أيضا ما فيه حرف الحلق، فقال إنه يقال فيه: أفعَلَه؛ بالفتح، نحو: شاعرته فشعرته أشعره بالفتح، وما ذكره غيره وهو عدم استثناء ما فيه حرف الحلق أولى؛ لثبوت الضم فيما فيه حرف الحلق بالنقل، فإن أبا زيد حكى: شاعرته فشعرته أشعره، وفاخرته أفخره بالضم؛ ولأن اعتبار تلك القاعدة أولى من مخالفتها؛ لكثرتها، قال سيبويه: "وليس في كل شيء يكون باب المغالبة، ألا ترى أنهم لا يقولون: نازَعَنِي فنَزَعْتُه؛ استغني عنه بغَلَبْتُهُ".

---

(١)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٣٤/٤ .

(٢) ينظر: الخصائص ٢٢٥/٢،والمفصل صـ٣٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣٤/٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١١٨/٢.

(٣)ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لابن شرف شاه ٢٤٢/١ .

الرد عليه : رد عليه بأن الحق غير ما قال الكسائي؛ لأن ما فيه حرف الحلق قد لا يلزم طريقة واحدة، ويأتي على الأصل، نحو: برأ، يبرؤ، وهنأ، يهنأ، ونهق، ينهق، و نزع، ينزع على ما سيأتي بيانه بعد، وليس كما ذكرناه مما يلزم فيه الكسر لا غير، وقد حكى أبو زيد: شاعرته، أشعره، أي: غلبته في الشعر، وفاخرته، أفخره بالضم، وهذا نص على أنه لا يلزم فيه الفتح، ولا يكون ذلك في كل شيء، ألا ترى أنه لا يقال: "نازعني، فنزعته"؟ كأنهم استغنوا عنه بـ "غلبته"، كما استغنوا عن "ودعته"، "ووذرته"، بـ "تركته"، فاعرفه"[1].

رأي الباحث:

أرى أن الراجح هو المذهب الأول القائل بأن الفعل الثلاثي إذا كان من باب المغالبة فهو في المضارع بضم العين لا غير ؛ وذلك لقوة الأدلة التي عللوا بها على صحة مذهبهم، بخلاف الكسائي في ذلك.

والله أعلى وأعلم

(١)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٣٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/٧١.

المسألة الثالثة: القول في إدغام (اللام) في (النون)

رأي الكسائي:

يرى الكسائي [1] جواز إدغام اللام في النون في قوله . تعالى . :**{فَيَقُولُوا هَلْ نَحْنُ مُنْظَرُون}** [الشعراء:٢٠٣]، وهي قراءة عنده.

رأي ابن الحاجب:

يرى ابن الحاجب صحة إدغام اللام في النون؛ وذلك لأن القراءة عن الكسائي قد رويت بذلك؛ حيث يقول[2]:"**وأما إدغامها . اللام . في اللام فواجب في مثل { هَلْ لَكَ } [النازعات:١٨] جريًا على وجوب إدغام المثلين إذا سكن الأول ، وقد ذكر الحسن وجعل الإدغام في النون قبيحًا، وليس بمستقيم ؛ فإنها ثبتت قراءة عن الكسائي لم يختلف فيها عنه ، ومثلها لا يوصف بالقبح، وقد روي عن الكسائي {هَلْ نَحْنُ }بالإدغام بلا خلاف عنه في ذلك ، ولا يصلح نسبة القبح إلى قراءة منقولة عن أحد من القراء السبعة بلا خلاف عنه فيها، ولا يدغم فيها إلا مثلها؛ لما فيها من الانحراف، فكأنهم كرهوا الإدغام فيها لذلك ، وأدغمت فيها النون؛ لشدة تقاربها معها**".

الدراسة:

لم تتفق القراءة على إدغام اللام في النون ، بل اختلفت على قراءتين:

الأولى : عدم إدغامها وعليه القراء ما عدا الكسائي، وأن العلة في عدم إدغام النون في نحو **{قُلْ نَعَمْ}** [الصافات: ١٨] أن النون لا يجوز إدغامها في حرف أدغمت هي فيه، والنون أحد حروف "يرملون" التي تدغم فيها النون الساكنة، فلو

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لعبد الغني الدمياطيّ صـ ٣٤٦.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٨/٢.

أدغمت اللام في النون في نحو **{قُلْ نَعَمْ}** ؛ لزالت الألفة بين النون وأخواتها من حروف الإدغام[١].

قال ابن يعيش[٢] :" **وأما اللام مع النون فهو أضعف من جميع ما أدغمت فيه اللام، وذلك أن النون تدغم في أحرف ليس شيء منها يدغم في النون إلا اللام وحدها؛ فاستوحشوا من إخراجها عن نظائرها".**

قال ابن شاهنشاه[٣]:**"وأما الأقبح فإدغام اللّام في النون نحو: هل نخرج وإنما كان قبيحًا مع مقاربتهما؛ لخروج**

اللّام بإدغامها في النون عن نظائرها وذلك؛ لأنّ النون تدغم في حروف من جملتها اللام كما سنذكر في إدغام النون، وليس شيء من تلك الحروف يدغم في النون إلّا اللّام، فلما خرجت عن نظائرها في ذلك كان قبيحًا".

الثانية: قراءة الإمام الكسائي فقد قرأ بإدغام اللام في النون ، قال أحمد بن مِهْران النيسابوري [٤]:**"قرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم، ويعقوب ، وخلف {وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ} [سبأ:١٧] {نُجَازِي} بالنون {الْكَفُورَ} بالنصب، الكسائي وحده يدغم اللام في النون؛ والآخرون لا يدغمون".**

وقال أبو علي الفارسي[٥]:" وأمّا إدغام الكسائي اللّام في النون، فجائز ".

ويرى النحاس[٦] جواز إدغام اللام في النون ؛ لقربها منها في المخرج .

---

(١) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري لعبد الفتاح بن السيد عجمي ٢١٠/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥٤٢/٥.

(٣) الكناش في فني النحو والصرف ٣٢٩/٢.

(٤) ينظر: المبسوط في القراءات العشر صـ ٣٦٢.

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة ١٨/٦.

(٦) ينظر: إعراب القرآن ٢٢٨/٣.

وذكر العكبري علتين لإدغام اللام في النون الأولى : التقارب، والثانية: أن النون أبين من اللام ؛

حيث قال [1]:**"يجوز إدغام اللام في النون، نحو: هل نرى؛ لتقاربهما، وأن النون أبين من اللام، ويقوي ذلك إدغام النون فيها، إلا أن إظهار اللام عند النون أحسن، وإدغام النون في اللام أحسن، والفرق بينهما أنك إذا أدغمت اللام في النون أبطلت قوة اللام، وإذا أدغمت النون في اللام راعيت قوة اللام".**

رأي الباحث:

أرى أن ما ذهب إليه ابن الحاجب هو الواجب فعله تجاه القراءات الواردة عن القراء؛ لأنها منقولة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهذا موقف يحمد عليه ابن الحاجب.

والله أعلى وأعلم

* * *

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٧٦/٢.

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام ، والصلاة والسلام على أفصح الخلق على مر الأيام، سيدنا محمد سيد الأنام ،

أما بعد ؛

فقد آن الأوان أن أطوي صحفي بعد هذه الرحلة العلمية المباركة التي طوفت فيها، وعشت مع عالمين علمين من أعلام اللغة العربية الثقات، وبعد هذه الرحلة أظهر البحث عدة نتائج، وتوصيات، أما النتائج، فمنها:

أولًا: لم يكن موقف ابن الحاجب من آراء الكسائي موقف الرفض دائمًا، وإنما تباينت مواقفه بين القبول والرفض والصمت.

ثانيًا: إن الموقف النقدي لابن الحاجب من الكسائي لم يكن خاصًا بالكسائي وآرائه ، بل كان هذا الموقف القائم على النظر والتحليل هو موقفه من جميع من سبقه من النحويين، بصريين وكوفيين ، حتى من صاحب الكتاب نفسه وهو الإمام الزمخشري . رحمه الله تعالى . .

ثالثًا: وضوح الثقافية الموسوعية والتنوع المعرفي للإمام ابن الحاجب من لغة، ونحو ، وأصول، وقراءة في تعقباته للكسائي في هذه المجالات جميعًا.

رابعًا: يشكل كتاب الإيضاح بشرح المفصل لابن الحاجب صورة حية للحوار العلمي الهادف، والموضوعي بين المدارس النحوية المختلفة، وهذا يظهر أهمية التفاعل بين المدارس العلمية في تطوير علم النحو وإثرائه.

خامسًا: الأهمية الكبيرة للجدل بين الكسائي وابن الحاجب في تطوير النحو العربي، فعلى الرغم من اختلاف المنهجين، إلا أن كلاهما أثرى القواعد النحوية، وأسهم في إبراز تنوع اللغة العربية.

سادسًا: أظهر الكسائي مرونة جعلت النحو أكثر اتصالًا بالاستخدام الواقعي، بينما ركز ابن الحاجب على القياس؛ لضمان دقة القواعد واتساقها؛ وهذا ظاهرٌ من خلال المسائل التي وقفت عليها له .

سابعًا: أن النقاش العلمي المستمر بين المدرستين الكوفية والبصرية يعكس عبقرية التراث اللغوي العربي ودوره في تشكيل الفكر النحوي على مر العصور.

ثامنًا: ابن الحاجب من العلماء الذين يقدمون القراءة المتواترة وإن خالفت منهجه النحوي؛ لأن القراءة سنة متبعة، مأخوذة عن أفصح الخلق . صلى الله عليه وسلم ..

وأما التوصيات :

أوصي بالاهتمام بجمع آراء الكسائي في مطولات النحو المختلفة ، وبخاصة المصادر البصرية فيها لما لآراء الكسائي من أهمية في الدرس النحوي، وانتشارها في هذه المصادر وتباين آراء نحاة البصرة منها.

هذا ولم آل جهدًا، أو أدخر وقتًا في هذا البحث آملًا في أن يصل إلى درجة قريبة من الكمال . والكمال لله وحده والعصمة لأنبيائه ورسله عليهم السلام . راجيًا النفع به، والإفادة منه، وأن يجعله في موازين حسناتي ووالدي ومشايخي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيّدنا محمّدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين .

الدكتور/ ربيع جمعة الغفير.

والله المـوفـق

* * *

فهرس المصادر والمراجع

_ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق: د/رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

_أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م.

_الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق / الدكتور عبد الحسين الفتلي، الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ=١٩٩٦م.

-إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

ـإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي للعكبري ، تحقيق: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

-أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل-بيروت، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

ـ أمالي ابن الشجري لابن الشجري ، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ /١٩٩١ م.

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م.

ـ الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة ٢٠٠٤م.

. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم الدكتور/ موسى بناي العليلي ، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

ـ الإيضاح العضدي لأبي علي ، تحقيق: د. حسن شاذلي (كلية الآداب – جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م.

ـ البحر المحيط في التفسير لأبي حيان ، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

ـ البداية والنهاية، لابن كثير ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

_البديع في علم العربية لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق: د/فتحي أحمد علي الدين، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.

ـ تاريخ ابن الوردي ،الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

ـ التبيان في إعراب القرآن للعكبري تحقيق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.

–التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

–التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيَّان ، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم _ دمشق، ودار كنوز أشبيليا.

ـ تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان – الأردن / عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

_تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، المطبعة المنيرية، الطبعة الأولى، ١٣١٩هـ.

_التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

_ تفسير البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

_تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: أ. د/ علي محمد فاخر ورفاقه، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق: أ. د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- الجمل في النحو للخليل، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

_الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، ود/محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د ت).

- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت

الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.

ـ الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسيّ ، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م.

–الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.

ـ الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر بن محمد النعيمي ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية

الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ /١٩٩٠م.

ـ ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد لأبي الطيب المكي الحسني الفاسي ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

ـ الرّد عَلى النّحاة لابن مَضَاء، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، الناشر: دار الاعتصام، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

ـ سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي ، تحقيق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، الناشر: دار صادر

الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ /١٩٩٥ م.

_شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

–شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف المرزباني السيرافي، تحقيق: د/ محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

ـ شرح ابن الناظم على الألفية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

-شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: د/عبد الحميد السيد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٩٣م.

_شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/عبد الرحمن السيد، د/محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

ـ شرح التصريف للثمانيني ، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

_شرح الرضي على الكافية، تحقيق: د/يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

_شرح شافية ابن الحاجب للرضي، ومعه شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق: د/محمد نور الحسن ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

_شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة ٢٠٠٤م.

-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

_شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د/عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

-شرح المفصل للزمخشري، تأليف: موفق الدين ابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د/إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

ـ شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م.

_الصحاح –تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.

–طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

. العبر في خبر من غبر للذهبي ، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

. عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإِمَام أَحْمد للسيوطي ، حَقّقه وَقَدم لَه: د. سَلمان القضَاة، الناشر: دَار الجيل، بَيروت – لبنان

عام النشر: ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.

ـ علل التثنية لابن جني الموصلي ، تحقيق: الدكتور صبيح التميمي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – مصر.

–علل النحو للوراق، تحقيق ودراسة: د/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

_العين للخليل بن أحمد، تحقيق: د/حسن هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

ـ قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، لأبي محمد الطيب الهِجراني ، عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، الناشر: دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ /٢٠٠٨ م.

_كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

_الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

– اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

ـ اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

_اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: د/سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان ١٩٨٨م.

. ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

–المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

– مختار الصحاح للرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

ـ المرتجل (في شرح الجمل)لابن الخشاب ، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.

ـ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ هـ.

ـ المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ ، تحقيق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

. مسائل خلافية في النحو للعكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، الناشر: دار الشرق العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

_المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: د/محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

–معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: د/عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.

ـ الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.

–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م.

ـ المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

–المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ورفاقه، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

–المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

ـ المفتاح في الصرف للجرجاني، تحقيق تقديم: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك – إربد – عمان

الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م).

_نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

الفهرس العام لمحتويات البحث

الموضوع
الملخص
المقدمة، وفيها:
أولاً: أهمية الموضوع.
ثانيًا: أهداف البحث ، وأسباب اختيار الموضوع.
ثالثا: منهج البحث.
رابعا: خطة البحث
التمهيد فيه تعريف مصطلحات عنوان البحث، ويشتمل على أربعة مطالب:
المطلب الأول : التعريف بالإمام الكسائي، ويشمل: اسمه ونسبه، كنيته ولقبه، مولده ونشأته، رحلته العلمية، سبب تسميته بالكسائي، شيوخه، سبب تعليمه النحو، تلامذته، منهجه النحوي، ثناء العلماء عليه، مؤلفاته، وفاته.
المطلب الثاني : التعريف بالإمام الزمخشري، ويشمل: اسمه ونسبه، كنيته ولقبه، مولده ونشأته، أساتذته، تلامذته، مذهبه الفقهي ، مؤلفاته، أقوال العلماء فيه، وفاته.

المطلب الثالث: التعريف بالإمام ابن الحاجب، اسمه ونسبه، كنيته ولقبه، مولده ونشأته، أساتذته، تلامذته، منهجه النحوي، ثناء العلماء عليه، مذهبه الفقهي ، مؤلفاته، وفاته.

المطلب الرابع: التعريف بكتابي المفصل والإيضاح في شرح المفصل.

والمبحث الأول: موقفه من الكسائي في دراسة المسائل النحوية، وفيه إحدى عشرة مسألة:

المسألة الأولى: القول في إعراب الأسماء الستة

المسألة الثانية : القول في نصب كلمة (رواجعا) في قول الشاعر: يا لَيتْ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

المسألة الثالثة: القول في نصب كلمة(خيرًا) في قول الله ـ تعالى ـ : { انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ }[سورة النساء :١٧١].

المسألة الرابعة : القول في ناصب المستثنى بـ (إلا).

المسألة الخامسة : وجه إضافة مائة إلى سنين في قراءة الكسائي لقوله ـ تعالى ـــ: {وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا}[سورة الكهف، من الآية: ٢٥].

المسألة السادسة: شرط جزم الفعل المضارع في جواب النهي.

المسألة السابعة :القول في العطف على موضع (إن) قبل ذكر الخبر

المسألة الثامنة: القول في الحذف والإضمار للفاعل في باب التنازع.

المسألة التاسعة: القول في علة بناء اسم لا النافية للجنس.

المسألة العاشرة : القول في حكم المنادى النكرة المقصودة.

المسألة الحادية عشرة : القول في إعمال اسم الفاعل إذا دلّ على الماضي

المبحث الثالث: موقفه من الكسائي في دراسة المسائل الصرفية، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : القول في أصل كلمة(أشياء).

المسألة الثانية: القول في لزوم فتح عين المضارع الحلقي العين، أو اللام في باب المغالبة.

المسألة الثالثة: القول في إدغام اللام في النون.

الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع